الفصل الثاني

" الرتبة في الجملة الفعلية"

obeikandl.com

تمهيد

إن الرتبة في الجملة الفعلية هي إحدى القرائن التي تساعد على فهمها ، بل تكون– أحياناً – القرينة الرئيسية في الجملة، وخاصة عند خفاء القرائن الأخرى ، لذلك فهي أساس لبناء الجملة الفعلية نحوياً، ودلالياً معاً، ولقد جاء هذا الفصل للحديث عنها، وذلك من خلال ما عقده النحاة لها من أبواب في كتبهم تعني بدراستها تحت عنوان: التقديم والتأخير، وهذا وإن كان أستاذنا الدكتور "محمد حماسة عبد اللطيف " يقرر أن هناك فرقاً بين " الرتبة " و"التقديم والتأخير"، فالمقصود بالرتبة الموضع الأصلي للعنصر فيقال إن المفعول مثلاً رتبته التأخر عن الفاعل .... والفاعل رتبته التأخر عن فعله وهكذا" [1] .

والكلام عن" التقديم والتأخير" أو" الرتبة" وضحه النحاة، وقسموه عدت تقسيمات ومن هؤلاء :

١– **عبد القاهر الجرجاني، ت ٤٧١ هـ:** قسم عبد القاهر" التقديم " إلى قسمين "

أحدهما: تقديم على نية التأخير: "وذلك في كل شئ أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه ، وفى جنسه الذي كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ ، والمفعول إذا قدمته علي الفاعل" [2].

ثانيهما: تقديم لا على نية التأخير : وهو الذي يخرج عن بابه الذي كان عليه ، ويصبح له إعراب مخالف لما كان عليه في بابه السابق، و" ذلك أن تجئ إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا. ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق، حيث تقول مرة: زيد المنطلق، وأخرى: المنطلق زيد... وأظهر من هذا قولنا: " ضربتُ زيدًا " و " زيدٌ ضربته، " لم تقدم " زيداً " على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان ، ولكن على أن ترفعه بالابتداء ، وتشغل الفعل بضميره وتجعله في موضع الخبر له" [3] .

٢– **الأستاذ الدكتور: تمام حسان:**قسم أستاذنا الدكتور الرتبة إلى قسمين :

أحدهما : الرتبة المحفوظة وهي التي " لو اختلت لاختل التركيب باختلالها، ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معني الأبواب المرتبة بحسبها ومن الرتب المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم الموصول علي الصلة والموصوف على الصفة... وواو المعية على

([1]) في بناء الجملة العربية ، د/ محمد حماسة ، ١٢٤.

([2]) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجانى ، ١٠٦.

([3]) السابق ، ١٠٦، ١٠٧.

المفعــول معــه، والمضاف على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، أو نائب الفاعل، وفعل الشرط على جوابه" (١).

ثانيهما : الرتبة غير المحفوظة، وهي التي لا يختل التركيب باختلالها- كما أوضح أستاذنا - وتكــون علــى الجواز والسعة في الجملة، وذكر منها " رتبة المبتدأ و الخبر، ورتبة الفاعل والمفعــول به، ورتبة الضمير والمرجع ، ورتبة الفاعل والتمييز بعد نعم ، ورتبة الحال والفعل المتصرف، ورتبة المفعول به والفعل" (٢).

ويــؤكد الدكتور أن الرتبة في كل ذلك قرينة من القرائن المتضافرة على تعيين معني الــباب، بل يوضح أن الرتبة غير المحفوظة قد تصبح محفوظة في مواضع اللبس؛ وذلك في نحو: " ضرب موسي عيسى "، ونحو: " أخي صديقي " إذ يتعين في "موسي" أن يكون فاعلاً ، وفــى " أخــي " أن يكون مبتدأ محافظة على الرتبة لأنها تزيل اللبس. وهي هنا تعتبر القرينة الرئيسية الدالة على الباب النحوي " (٣).

٣ – الدكتور " محمود عبد السلام شرف الدين :

يقــدم سيادته تقسيماً ثالثاً لترتيب الكلمات في الجملة العربية من حيث الحرية والتقييد، ويجعله قسمين:

أحــدهما: التــرتيب الحر الذي يجوز فيه تقديم الكلمات المعبرة عن المواقع النحوية المختلفة وتأخيرها، وهذه الرتبة تحدث عندما توجد العلامة الإعرابية في الجملة فهي التي تحدد الموقع الإعرابــي تقدم أو تأخر، وكذلك تكون عند خفاء العلامة الإعرابية، ولكن توجد قرينة أخرى – لفظية أو معنوية – تحدد الموقع الإعرابي المعين (٤).

ثانــيهما: الترتيب المقيد الذي لا يجوز فيه تقديم الكلمات المعبرة عن المواقع النحوية المختلفة وتأخيــرها (٥) .ويحدث هذا في حال عدم ظهور الحركة الإعرابية المشيرة إلى المواقع، وعدم وجود القرينة اللفظية أو المعنوية الدالة على موقع الكلمة في التركيب، ففي جملة مثل: "ضرب يحيــي بــشرى " يلتزم الترتيب السابق إن أُريد كون " يحيي"فاعلا و" بشرى " مفعولا، فإن أريد العكس كان الترتيب: " ضرب بشرى يحيي" (٦).

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، د/ تمام حسان ، ٢٠٧.

(٢) السابق ، ٢٠٧.

(٣) السابق ، ٢٠٨.

(٤) انظر مجلة اللسان العربي ، المجلد الثالث عشر ، ١١٥، ١١٦.

(٥) انظر السابق ، ١١٦.

(٦) السابق ، ١١٦، وانظر في تفصيل " الترتيب في اللغة العربية الفصحى بين الإطلاق والتقييد " حوليات كلية دار العلوم ، العدد الثالث عشر ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦، د/ محمود عبد السلام شرف الدين .

وهــذه التقــسيمات جميعها تنصب تحت قسمين أساسيين هما: ما يجوز فيه التقديم مع احــتفاظه بوظيفــته النحوية، وما يجوز فيه التقديم مع عدم احتفاظه بوظيفته النحوية، ولأهمية الــتقديم والتأخير كما ذكرت نجد النحاة قد خصصوا باباً مستقلاً له ذكروا فيه كل أنواع التقديم والتأخير[1] .

ولأهمــية " الرتبة" في الجملة الفعلية بوصفها أساسية لبنائها، جاء هذا الفصل للحديث عنها وذلك من خلال مبحثين :

١- **المبحث الأول : "رتبة مكونات الجملة الفعلية الأساسية"** .

لقــد ذكرت هنا المفعول به من المكونات الأساسية؛ لكونه لازماً فيها مع الفعل المتعدي ، فاحتياج الفعل إليه فيها،كاحتياجه للفاعل، وجاء هذا المبحث في عدة نقاط رئيسة هي :

١- الرتبة بين الفعل والفاعل .

٢- الرتبة بين الفاعل والمفعول به .

٣- الرتبة بين الفعل والمفعول به .

٤- الرتبة بين الفعل ونائب الفاعل.

٥- الرتبة بين الفعل وما ينوب عن الفاعل " إذا تعدد" .

٢- **المــبحث الثانــي : "الــرتبة بين الفعل والعناصر غير الإسنادية في الجملة الفعلية"** ويشتمل هذا المبحث على عدة نقاط أساسية هي :

١- الرتبة بين الفعل والمفعول المطلق .

٢- الرتبة بين الفعل والمفعول فيه .

٣- الرتبة بين الفعل والمفعول لأجله .

٤- الرتبة بين الفعل والمفعول معه .

٥- الرتبة بين الفعل والحال، وفيها يتطرق الحديث عن العامل المعنوي .

٦- الــرتبة بــين الفعــل والتمييــز، وفيها يتطرق الحديث عن العامل المعنوي.

وســوف يكــون الحــديث في هذا الفصل من خلال توضيح آراء النحاة، واختلافهم حول المسائل النحوية المختلفة، مع مناقشة هذه الآراء، وترجيح أحدها، وذكر الأدلة المؤكدة لصحة الرأي الذي أختاره.

---

(١) انظر الخصائص ، ابن جنّي ، ٢/٣٨٤ - ٣٩٢.

obeikandl.com

المبحث الأول

" رتبة مكونات الجملة الفعلية الأساسية "

أولاً : الرتبة بين الفعل والفاعل :

الرتبة هنا من الرتب المحفوظة كما أوضح أستاذنا الدكتور "تمَّام حسَّان"[١]، وذلك لأن الفاعل فيها لو تقدم على فعله لتغيرت وظيفته النحوية، وصار مبتدأ وذلك على القول الأرجح والموافق لطبيعة اللغة العربية، ولكن بالنسبة لعرض آراء النحاة في هذه المسألة سوف أقوم بعرض كلام البصريين الرافضيين لتقديم الفاعل على الفعل موضحاً أدلتهم على ذلك، ثم أعرض آراء الكوفيين المؤيدين لتقدم الفاعل على فعله مع احتفاظه بفاعليته، وأوضح أدلتهم على ذلك الرأي، موضحاً في النهاية الرأي الذي أوافقه معللاً ذلك.

أ) آراء بعض النحاة البصريين ومن وافقهم من النحاة القدماء والمحدثين.

١- سيبويه، ت ١٨٨ هـ:

لا يرى" سيبويه" جواز تقديم الفاعل على فعله محتفظاً بوظيفته النحوية، ويصف جواز ذلك في الشعر بأنه يكون للضرورة، ومع كونه واصفاً له بذلك نراه يحكم عليه بالقبح "ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقضٌ فمن ذلك قوله[٢]:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ.

وإنما الكلام: " وقل ما يدوم وصالٌ "[٣]. فهنا الفاعل " وصال" تقدم على الفعل " يدوم " وذلك لأن " قل " هنا مكفوفة بما " بل جعله بعضهم فاعلاً لفعل مقدر قبله، أي: قل وصال، وبعضهم جعل " ما " بعد " قل " زائدة لا كافة فارتفع بها الفاعل "[٤].

ويؤكد " سيبويه " كلامه هذا مستدلاً بالأفعال المسبوقة بالنواصب، والجوازم فلا يجوز أن يتقدم الفاعل فيها على الفعل حتى لا يفصل بينه وبين الأدوات العاملة فيه،" ألا ترى أنك لا تقول: جئتك كي زيدٌ يقول ذاك، ولا خفت أن زيدٌ يقول ذاك. فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إن وأخواتها بفعل "[٥].

---

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ، د/ تمَّام حسَّان ، ٢٠٧.

(٢) ذكر الأستاذ عبد السلام هارون أنه لعمر بن أبي ربيعة أو للمرار الفقعسي .

(٣) الكتاب ، سيبويه ، ١/ ٣١.

(٤) السابق هامش ٤ ،١/ ٣١ ، وهو كلام الأستاذ المحقق.

(٥) السابق ١١٠/٣.

obeikandl.com

هـذا عـن النواصـب أما الجوازم فيقول فيها: " ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيدٌ يأتك ، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال، لأن الجزم نظير الجر" (١).

ولـم يجـز " سـيبويه " الفصل بين الأدوات الداخلة على الفعل والفعل باسم إلا في أدوات الـشرط، و " إن " مـنها فقط، وذلك لأنها الأصل، وهي أم الباب، وجعل ما عداها من قبـيل الشذوذ، أو لضرورة الشعر، وأوضح سيبويه أن الذي سوّغَ هذا هو دخولها على الفعل الماضـي والمـضارع" قـد جاز ذلك فيها في الشعر لأن حروف الجزاء يدخلها فَعَلَ ويَفْعُل، ويكون فيها الاستفهام ، فترفع فيهـا الأسماء" (٢). فالجواز هنا لكون فعل الشرط ماضياً، فهي لم تجزم في اللفظ واستشهد سيبويه على ذلك بقول الشاعر:

عَاوِدْ هَرَاةَ وإِنْ مَعْمُورُها خَرِبَا (٣)

ويوضـح "سـيبويه" أن الجزم بعد حروف الجزاء غير " إنْ " مع الفصل فيه ضعف، "لأنهـا ليست كإن، فلو جاز في " إنْ " وقد جزمت كان أقوى إذ جاز فيها فعل. ومما جاء في الشعر مجزوماً في غير " إنْ " قول عدى بن زيد:

فَمَتَى وَاغِلٌ يُنْبِهم يُجِبْو ه وتُعْطَفُ عَلَيه كَأْسُ السَّاقِي(٤).

فهـنا تقديم للاسم على الفعل بعد " متى" مع جزمها للفعل في الضرورة، ورفع الاسم بعد متى بإضمار فعل يفسره الظاهر(٥).

المـستخلص مـن كلام سيبويه أنه لا يجيز تقديم الاسم على الفعل مطلقاً مع احتفاظه بفاعليـته، وإذا أجـاز ذلـك في أدوات الشرط –الضرورة – في الشعر يكون الاسم المرفوع فاعلاً لفعل محذوف يوضحه الفعل المذكور بعده ،وليس فاعلاً للفعل المذكور بعده .

٢- المبرد، ت ٢٨٥ هـ:

لا يجيـز المبرد تقدُّم الفاعل على الفعل محتفظاً بوظيفته النحوية، بل يصبح بعد تقدمه مبـتدأ " فإذا قلت: عبد الله قام، فـ " عبد الله " رفع بالابتداء،" وقام" في موضع الخبر، وضميره الذي في قام فاعل(٦).

---

(١) السابق ، ٣ / ١١١.

(٢) السابق ، ٣ / ١١٢.

(٣) صـدر بيت وعجزه : "وأسعد اليوم مشغوفاً إذا طربا " وهو لشاعر من أهل هراة ، قالها عندما افتتحها عبد الله بن خازم سنة ٦٦ هـ. انظر هامشي ١، ٢ ، من الكتاب ، ٣ / ١١٢.

(٤) الكتاب ، ٣ / ١١٣.

(٥) السابق هامش ٢ ، ١١٣/٣.

(٦) المقتضب ، المبرد ، ٤ / ١٢٨.

ويوضح المبرد أدلته على صحة كلامه، رادا بذلك على من يزعم أن " عبد الله " رفع بفعله، ووصفه بأنه أحال من جهات:

أحدها: أن " قام " فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك، نحو: قام عبد الله وزيد، فكيف يرفع عبد الله، وضميره، وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بان لك، وذلك قولك: عُبد الله قام أخوه، فإنما ضميره في موضع أخيه [1]. فالمبرد هنا يعلل رفضه لرفع الفاعل المتقدم –على قولهم– بالفعل المتأخر حتى لا يرفع الفعل فاعلين ليسا علي جهة الإشراك.

الثاني: ومن فساد قولهم أنك تقول: رأيت عبد الله قام، فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله [2]. أي أن الاسم المتقدم يدخل عليه عوامل أخرى تغير وظيفته، فلا يصبح هنا فاعلاً وإنما يكون فاعل الفعل هو الضمير المتصل به.

الثالث: ومن ذلك أنك تقول: عبد الله هل قام ؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله [3]. وهذا تأكيد على إعراب الاسم المتقدم مبتدأ وليس فاعلاً.

الرابع: ومن ذلك أنك تقول: ذهب أخواك، ثم تقول: أخواك ذهبا. فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدماً لكان موحداً، وإنما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعاً للضمير كان، أو خافضاً، أو ناصباً[4]. أي أن إضافة الفعل إلى ضمير التثنية أو الجمع هي التي تحدد نوع الكلمة السابقة، فلو صح: أخواك ذهب لجاز كون الاسم المتقدم فاعلاً على رأي الكوفيين، ولمَّا كان هذا غير جائز فالصحيح إعرابها مبتدأ.

٣- ابن السّراج، ت ٣١٦ هـ:

يرى ابن السّراج أن الفاعل لا يتقدم على فعله محتفظاً بوظيفته، وإنما لو تقدم على الفعل لتغيرت وظيفته، وأصبح مرفوعاً علي الابتداء، فـ "الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بُني للفاعل. ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن كقولك: جاء زيدٌ، ومات عمرو، وما أشبه ذلك، ومعني قولي: بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، أي ذكرت الفعل قبل الاسم، لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء"[5].

---

(1) السابق ، ٤ / ١٢٨.

(2) السابق، ٤ / ١٢٨.

(3) السابق ، ٤ / ١٢٨.

(4) السابق ، ٤ / ١٢٨.

(5) الأصول في النحو ، ا بن السّراج ، ٧٢/١ ، ٧٣.

ويوضح عدم جواز تقدم الفاعل علي الفعل ، معللا ذلك بأنه" لو جاز هـذا لجـاز أن تقول: الزيدان قام، والزيدون قام، تريد : قام الزيدان، وقام الزيدون" [١]. فابن السّراج هنـا يوافق المبرد في عدم جواز تقدُّم الفاعل على فعله محتفظاً بوظيفته.

٤- أبو الحسن الوَّراق، ت ٣٢٥ هـ:

يرفض الوراق بقاء الفاعل على فاعليته إذا تقدم على فعله، ويوضح أدلتـه المؤكـدة لكلامه من خلال طرح عدة أسئلة والإجابة عنها.

أولاً: تعليل رفع الفاعل إذا تقدم على الابتداء، وبقاء المفعول منصوباً على مفعوليته، يجيـب عن ذلك بأن" المفعول إذا تقدم على الفعل فليس ثم عامل آخر يوجب نصب المفعول، فيجـب ألا يخرج عما كان عليه في حال التأخير، وأما الفاعل فإنه إذا تقدم على الفعل أمكن أن يقدر له عامل غير الفعل، وهو الابتداء و عمله رفعٌ كعمل الفعل في الفاعل، فلما كـان الابتـداء سابقاً لذكر الفعل، وجب أن يعمل فيه، وأما المفعول إذا تقدم على الفعل فليس ثم قبله عامـل لفظي ولا وهمي غير الفعل الذي قدم قبله، إذا خلا ذلك الفعل من ضمير، ولا سـبيل إلـى ضمير حتى يرجع إلى مذكور قبله، فرتبة المفعول باقية مع التقديم لما ذكرناه، ورتبة الفاعـل ذاهبة مع التقديم من أجل الابتداء الذي لا يظهر له عامل لفظي"[٢].

ثانياً: أن ينوى بالفاعل التأخير، وإذا نوى به التأخير لم يجز كونه مبتدأ.

فيجيب بأنه يستحيل قيام فاعل آخر مكان الفاعل مع وجوده في الجملة بدون عطـف، أو تثنية وذلك حتى لا يكون للفعل فاعلان مختلفان[٣]. ويوضح تعليل رفضه لذلك- أيضـاً- بأن الفاعل" لو كان مرتفعاً بفعله إذا تقدم، لم يختلف حال الفعل، فلما وجدناه مختلفاً، علمنا أنه ليس مرتفعاً بفعله إذا تقدم على الفعل، وذلك لظهور علامة التثنية والجمع، كقولك: الزَيـدَانِ قَامَا، والزيدون قاموا" [٤].

٥- ابن جني، ت ٣٩٢ هـ:

أكد ابن جني أن الفاعل حقُّه التأخير عن فعله، ولكن يرى أن اختلافات النحاة قائمـة هنا لاختلافهم في الفاعل بين كونه فاعلاً في الصنعة أو المعني، أو فيهما معاً فـ " قولنا: زيد قام. ربما ظن بعضهم أن زيداً هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعني" [٥].

---

(١) السابق ، ٢ / ٢٢٨.

(٢) علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، ٢٧١، تحقيق ودراسة ، د/ محمود جاسم محمد الـدرويش، مكتبـة الرشـد، الرياض.

(٣) انظر السابق ،٢٧١، ٢٧٢.

(٤) السابق ، ٢٧٢.

(٥) الخصائص ، ابن جنّي ،١/٢٨٠، ٢٨١.

فـــابن جنّي يوضح أن زيدًا هنا فاعل في المعني – فهو الذي كان منه القيام– وهذا ما جعل المجيزين يقولون بفاعليته ولكنه مع تسليمه بفاعليته في المعني، فإنه لا يجيز كونه فاعلاً لأن التـــركيب يقـــول إن الفاعل هنا هو الضمير في الفعل والعائد على " زيد" وأكد عدم كونه فـــاعلاً بأنـــه" ليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه. فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا علـــى رافعـــه، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، وإنما الرافع له " المبتدأ و الابتداء " جميعاً، فلم يتقدم الخبر عليهما معاً، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ"(١) .

٦– عبد القاهر الجرجاني، ت ٤٧١هـــ:

يؤكد اللغوي الفذ عبد القاهر الجرجاني أن الفاعل لا يتقدم على فعله محتفظا بوظيفته الـــسابقة، بـــل نراه، يجعل ذلك من التقديم الذي ليس على نية التأخير (٢)، فهو يوضح أنه" لا يرفع الفعل الاسم الذي قبله، فلا يقال: القوم خرج، وإنما يقال: خرجوا ليرتفع القوم بالابتداء، ويكون الضمير فاعلاً" (٣).

ومـــع كـــون الجرجاني يرفض تقديم الفاعل على فعله محتفظاً بوظيفته، نراه هنا يذكر عـــدة مواضـــع يحـــسن مجيء الاسم فيها أولاً وبعده الفعل – مع عدم إعرابه للاسم المتقدم فاعلاً– ومنها:

الموضـــع الأول: تحقـــيق الأمـــر وتوكيده وإبعاده عن الشك واستدل على ذلك بقول عروة بن أذينه:

سُلَيْمَي أَزْمَعَتْ بَيْنَا فَأَيْنَ تَقُولُهَا أَيْنَا (٤).

الموضـــع الثانـــي: إفادة التنبيه ... كقولنا في :" ضربت عبد الله ": " عبد الله ضربته "، فقال: –المراد سيبويه– وإنما " قلت:" عبدُ الله "، فنبهته له، ثم بنيت عليه الفعل،ورفعته بالابتداء(٥).

الموضع الثالث: فيما اعترض فيه شك، نحو أن يقول الرجل:" كأنك لا تعلم ما صنع فلان ولم يبلغك "، فيقول: أنا أعلم، ولكني أُداريه "(٦).

الموضـــع الـــرابع: في تكذيب مدّع كقوله عز وجل:﴿وَإِذَا جَاؤُكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾(٧). وذلـــك أن قـــولهم " آمـــنا"دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به ، فالموضع موضع تكذيب (٨).

---

(١) السابق ، ٣٨٣/٢.

(٢) انظر دلائل الإعجاز ، ١٠٦، ١٠٧.

(٣) الجمل في النحو ، الجرجاني ، ٣٩.

(٤) انظر دلائل الإعجاز ، الجرجاني ، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣.

(٥) السابق ،١٣١.

(٦) السابق ، ١٣٣.

(٧) سورة المائدة ، جزء الآية ٦١.

(٨) دلائل الإعجاز ،الجرجاني ، ١٣٤.

الموضع الخامس: فيما القياس في مثله أن لا يكون كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾[1]، وذلك أن عبادتهم لها تقتضي أن لا تكون مخلوقة[2].

الموضع السادس: في كل شئ كان خبراً على خلاف العادة، وعما يُستغرب من الأمر نحو أن تقول " ألا تعجب من فلان ؟ يدّعي العظيم، وهو يعيي باليسير، ويزعم أنه شجاع، وهو يفزع من أدني شئ [3].

الموضع السابع: الوعد والضمان، كقول الرجل: أنا أعطيك، أنا أكفيك، أنا أقوم بهذا الأمر، وذلك أن من شأن من تعده وتضمن له، أن يعترضه الشك في تمام الوعد وفى الوفاء به، فهو من أحوج شئ إلى التأكيد [4].

الموضع الثامن: في المدح، كقولك: " أنت تعطي الجزيل، أنت تقري في المحل، أنت تجود حين لا يجود أحد "[5].

هذه بعض المواضع التي حددها عبد القاهر الجرجاني لتقدُّم الاسم، وكلُّها لعلل دلالية مقصودة من هذا التقديم، ولم يقل عبد القاهر – مطلقاً – أن الاسم المتقدم يرفع على الفاعلية.

٧- الزمخشري، ت ٥٣٨ هـ:

لم يجز الزمخشري تقديم الفاعل على الفعل، بل جعل شرط الفاعل أن يكون رافعه مقدماً عليه؛ وتعليله لذلك " بأنه كالجزء منه فإذا قُدِّم عليه غيره كان في النية مؤخراً، ومن ثَمَّ جاز ضرب غلامَه زيدٌ، وامتنع ضرب غلامُه زيدًا"[6] . فالزمخشري يرفض تقديم الفاعل على فعله محتفظاً بوظيفته؛ وذلك لأنه كالجزء منه، فالمسوغ لتقديم المفعول به وفصل الفاعل عن فعله أنَّ المفعول متقدم لفظاً لا رتبة كما في المثل الأول من مثاليه السابقين.

٨- ابن يعيش، ت ٦٤٢هـ:

يرفض ابن يعيش تقديم الفاعل على فعله محتفظاً بوظيفته النحوية، ويعلل ذلك بقوله:

١- أن الفعل عاملٌ فيه، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول، وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه.

---

(١) سورة الفرقان ، جزء الآية ٣.

(٢) دلال الإعجاز ، الجرجاني ، ١٣٤.

(٣) السابق ، ١٣٤.

(٤) السابق ١٣٤.

(٥) السابق ، ١٣٤.

(٦) المفصل ، الزمخشري ، ١٨.

٢- إذا كـــان الفاعـــل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده، ولهذا المعني لا يجوز أن يتقدم عليه كما لا يجوز تقديم حرفاً من حروف الكلمة على أولها[١].

٩- أبو البركات الأنباري، ت ٥٧٧ هـــ:

أوضـــح الأنباري أن الفعل مقدم على الفاعل، وذلك من خلال تعريفه للفاعل بأنه« اسم ذكـــرته بعـــد فعل، وأسندت ذلك الفعل إليه" [٢]، فهو يؤكد أن رتبة الفاعل التأخير عن فعله؛ وتعليله لذلك أن الفاعل " تنزل منزلة الجزء من الكلمة وهو الفعل» [٣].

١٠-ابن مالك، ت ٦٧٢هـــ:

لقـــد نـــص ابـــن مالـــك في كتبه النحوية على أن الاسم لا يتقدم على الفعل محتفظاً بفاعليـــته. وذلـــك لأنه كالجزء من الفعل عنده- كما ذكر النحاة قبل ذلك- فـــ" الفعل والفاعل كجزأيْ كلمة، فلا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته، كما لا يتقدم عجز الكلمة علـــى صدرها. وإن وقع الاسم قبل الفعل فهو مبتدأ معرض لتسلط نواسخ الابتداء عليه وفاعل الفعـــل ضـــمير بعـــده مطابق للاسم السابق نحو: زيد يغتدي، و ابناك قاما و الرجال انطلقوا والهندات ذهبن"[٤].

وهـــذا الـــذي أكـــده ابن مالك ووضح تعليله هو نفسه ما أكده شراح ألفيته، فابن عقيل يوضـــح أن مـــن أحكام الفاعل" التأخر عن رافعه- وهو الفعل أو شبهه- نحو: " قام الزيدان، وزيـــد قـــائمٌ غلاماه، و قام زيدٌ، ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول: " الزيدان قام، ولا زيـــد غلامـــاه قـــائم " ولا " زيد قام " على أن يكون " زيد " فاعلاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: زيد قام هو"[٥].

هـــذا الـــذي وضحه ابن عقيل هو نفسه ما أكده ابن الناظم في شرحه لألفية أبيه وهو أيضاً ما ذكره الشيخ خالد الأزهري في شرحه [٦].

١١- ابن هشام، ت ٧٦١هـــ:

نـــص ابـــن هشام من خلال تعريفه للفاعل وذِكْر أحكامه، أنه لا يجوز أن يتقدم على رافعه، وأوضح أنه إذا تقدم الاسم المرفوع على رافعه لا يخرج عن كونه أحد شيئين: مبتدأ أو

---

(١) انظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١/٧٤ ، ٧٥، ٧٦. وقد قدمته على لاحقيه في الترتيب لأن كلامه تعليل لشرح الزمخشري ومنعه لتقديم الفاعل على فعله.

(٢) كتاب أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، ٧٧.

(٣) السابق ، ٧٩ ، واستدل الأنباري على أن الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل، وذلك من خلال سبعة أوجه،انظرها صفحات ، ٨٠، ٨١ ، ٨٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٢ / ٥٨٠.

(٥) شرح ابن عقيل ، ١ / ٣٦٦.

(٦) انظر شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٢١٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ٢٧٠ ، ٢٧١.

فاعل لفعل محذوف يقدره الفعل الظاهر، حيث يقول:" فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدم وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً، وكون المقدم إما مبتدأ في نحو:" زيدٌ قام "، وإما فاعلاً محذوف الفعل في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[1]، لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية، وجاز الأمران في نحو "﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[2] ، و ﴿أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾[3]، والأرجح الفاعلية "[4].

بعد هذا العرض لآراء النحاة المتقدمين – البصريين ومن وافقهم – الرافضين تقدم الفاعل على الفعل مع احتفاظه بفاعليته، أعرض هنا للبيت الوحيد الذي استشهد به الكوفيون، ومن وافقهم على جواز تقدم الفاعل على فعله محتفظاً بوظيفة النحوية، وذلك من خلال كلام ابن هشام آخر النحاة الذين ذكرتهم، ووافقت على رأيهم، يقول:" وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل، تمسكاً بنحو قول الزباء:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَاً [5].

... وهو عندنا ضرورة، أو مشيها مبتدأ حذف خبره، أي: يظهر وئيداً، كقولهم: " حكمك مسمطاً " أي: حكمك لك مثبت، قيل: أو"مشيها " بدل من ضمير الظرف[6]. أي من الضمير الناتج عن المتعلق بالجار والمجرور " للجمال " وهو مرفوع بالفاعلية، ولأنها لما حذف المتعلق انتقل الضمير إلى الجار والمجرور [7].

والبيت له روايتان أخريان غير رواية الرفع، أوضحهما الأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد إحداهما بالجر، والأخرى بالنصب. فأما رواية الجر: فعلى أن " مشيها" بدل من الجمال، بدل اشتمال، وضمير الجمال مضاف إليه، و " وئيداً " حال من المشي[8].وأما رواية النصب: فعلى أن " مشيها" مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: تمشى مشيها، و "وئيداً" حال من المصدر، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل نصب حال من الجِمال[9].

([1]) سورة التوبة ، جزء الآية ٦ .

([2]) سورة التغابن ، جزء الآية ٦ .

([3]) سورة الواقعة ،جزء الآية ، ٥٩.

([4]) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ،تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد ، ٧٧/٢، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، وانظر شرح قطر الندي وبل الصدى، لابن هشام ، ٢٣٩ – ٢٤٢.

([5]) هو للزباء بنت عمرو ، وبعده "أجندلاً يحملن أم حديداً ".

([6]) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، ٢ / ٧٨ ، ٨٠ .

([7]) انظر كلام المحقق في عدته الملحقة بكتاب أوضح المسالك ، ٢ / ٧٩.

([8]) انظر السابق ، ٢ / ٧٨ ، وهو أيضاً من كلام المحقق فى عدته على الكتاب.

([9]) انظر السابق ، ٢ / ٧٨.

ولا أرى بعد هذه التخريجات للبيت أنه يصح لبناء قاعدة عليه، فلم نجد في شواهد النحاة شاهدًا غير هذا البيت، ومع كونه شاهدًا وحيدًا، نلاحظ عليه عدة ملاحظات:

إحداها: وجود تخريجات ثلاثة له وكلها لا تثبت كون هذا الاسم المتقدم فاعلاً، فالرفع – وهو المقصود هنا – خُرِّج على أنه "مبتدأ " خبره محذوف أو بدل من الضمير في متعلق الجار والمجرور. والقول بأنه مبتدأ خبره محذوف رأى له وجاهته اللغوية، وإن كان الأقرب للغة والأفضل تخريجه على رواية الجر.

الثانية: وهو ما أوافق فيه الباحث" يسرى صبحي الصاوي" [1]. من قوله أن البيت ليس نصاً في الجملة الفعلية، لأن كلمة "وئيدًا"مشتقة تعمل عمل الفعل وليست فعلاً، ومن المقرر أن الاسم المشتق إذا جاء بعد مرفوعه صار المرفوع فاعلاً للاسم المشتق، أو نائب فاعل. فإن تقدم المرفوع فإنه يكون مبتدأ لا فاعلاً، ويصير المشتق خبرًا عنه، وعلى ذلك وطبقًا لتخريجه فالبيت برواية الرفع يكون داخلاً في نطاق الجملة الاسمية لا الفعلية.

الثالثة: القول بأن هذا الاسم المرفوع المتقدم مرفوع بالابتداء، يجنبنا تقديم ما يرفع بالفعل عليه، على قول الكوفيين، من ناحية، ويجنبنا تقدير فعل رافع يدل عليه الفعل المظهر الذي بعد الفعل[2]، هذا فضلاً عن أن تقديم الاسم المرفوع على فعله يوقع في اللبس فلا نعرف الاسمية من الفعلية.

آراء النحاة المحدثين الرافضين لتقدم الفاعل على الفعل:

١ – الأستاذ: عباس حسن:

لا يجيز الأستاذ "عباس حسن" تقدم الفاعل على فعله مع احتفاظه بفاعليته، بل تتغير هذه الوظيفة من فاعل إلى مبتدأ، ففي مثل:" الخير زاد لا تعرب كلمة " الخير" فاعلاً مقدماً، وإنما هي مبتدأ • وفاعل الفعل بعده ضمير مستتر تقديره "هو" يعود على "الخير" ، والجملة الفعلية خبر المبتدأ. وفى مثل: " إن ملهوف استعان بك فعاونه"، تعرب كلمة "ملهوف" فاعلاً بفعل محذوف يفسره الفعل بعدها، والتقدير: إن استعان بك ملهوف – استعان بك – فعاونه" [3]• فالاسم الواقع قبل الفعل عنده يرفع إما على كونه " مبتدأ" والفعل وفاعله المستتر

---

(1) انظر البنية الأساسية للجملة الفعلية بين الثبات وعوارض التركيب، إعداد / يسرى صبحي الصاوي ، ١٧٧ ، رسالة ماجستير ، دار العلوم ، القاهرة .

(2) انظر الجملة الفعلية في شعر الفرزدق ، دراسة نحوية ، إعداد / عادل يوسف أبوغثيمة، ٤١٩، رسالة ماجستير ، دار العلوم ، القاهرة.

(3) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٢ / ٧٣.

خبر له، أو" فاعلاً" لفعل محذوف يفسر الفعل الظاهر بعده ،"أو غير هذا من الأوجه الإعرابية الصحيحة التي تبعده عن أن يكون فاعلاً متقدماً "[١].

٢- الأستاذ: على الجارم :

يـــرى سيادته أن تقديم الفعل على الفاعل هو الأصل، ولا يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله معلـــلاً ذلـــك بأن " المرء يهتم بالحدث أولاً، ثم يتجه إلى محدثه لأن الحدث هو الأمر الجديد الـــذي يعنـــيه شـــأنه، ولـــذلك يمكن أن ندعى أن الأسلوب العربي هو الأسلوب الجاري على الأصل، كلما خطر بذهن متكلم وقوع حدث من فاعله فهو يندفع أولاً إلى ذكر الحدث ثم ينسبه إلى من صدر منه" [٢].

ويـــؤكد أهمـــية الحدث بالنسبة لطبيعة المتكلمين بأن " اللغات تكتفي كثيراً ببناء الفعل للمجهـــول وتهمـــل فاعلـــه، لأن لحصول الفعل عندها المرتبة الأولى، نعم أنهم ذكروا لإهمال الفاعـــل أسباباً كثيرة ولكن من أكثر أسباب البناء للمجهول عدم الاهتمام بالفاعل نفسه وحصر الإخبار في وقوع الفعل من شخص ما "[٣].

ويعلل الأستاذ "على الجارم" ميل العربي إلى البداءة بالفعل يرجع إلى عدة أسباب:

أولهـــا: أنهـــم كانـــوا يعيـــشون عيشة بداوة تحيط بها المخاوف ويكتنفها التوجس، وتكثر فيها المفاجـــآت فكـــان يهمهم أن يسرع المتكلم بذكر الحدث قبل من وقع منه الحدث، فتقول مثلاً: سطا الذئب، وأغارت قبيلة بني فلان، ونضبت البئر، إلى غير ذلك [٤].

الثانـــي: يتـــضمن الفعل فوق الحدث تحديد نوع الفاعل بشيء من الإجمال فمثلاً: الفعل "عدا" يفهم منه أن فاعله مما يصح فيه العدو من الحيوانات لذلك لو قدم العربي الفعل لاستفاد أمرين أولهما معني الحدث، وثانيهما: نوع الفاعل على الإجمال[٥].

الثالث: أنّ الفعل يتضمن حدثاً وزمناً، أو بعبارة أخرى يتضمن معنيين في آن، فالعربي يسرع بتقديمه بدل أن يقدم مَنْ صدر منه الفعل لأنه لا يفيد إلا معنى واحدًا[٦].

الرابع: إنّ العربي ميّال بفطرته إلى الإيجاز وتجنب الفضول، فهو يقول: جاء الرجل ولا يقول الـــرجل جـــاء، لأن الثانية تتضمن تكرار الإسناد لا محالة، وهو لا يلجأ إلى تكرار الإسناد إلاّ لغرض بلاغي[٧].

---

(١) السابق ، ٢ / ٧٣.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء السابع ، ٣٤٩.

(٣) السابق ، ٣٤٩.

(٤) السابق ، ٣٤٩.

(٥) انظر السابق ، ٣٤٩ ، ٣٥٠.

(٦) السابق ، ٣٥٠.

(٧) السابق ، ٣٥٠.

وأخيـــراً يعلـــل الأستاذ الجارم عدم تقديم العربي للفاعل على الفعل، بأنه لو أجاز ذلك لقال: " أنا قام"، و " أنت قام" ولكنه يقول:"أنا قمت"، و " أنت قمت"، ولو ادعى مدع أن التاء في " قمتُ " ، و" قمتَ "حرف للتكلم أو الخطاب في هذه الأمثلة، فماذا يقول في قول القائل:" قمت لفلان"؟ أيدعى أن هذه الجملة بلا فاعل، أم ماذا يقول ؟[١].

فسيادته لا يجيز بحال من الأحوال تقدُّم الفاعل على فعله، بل نراه في هذا البحث نفسه يؤكد أن الجملة الفعلية هي أساس التعبير في اللغة، كما عنون لبحثه هذا .

٣- الدكتور: تمّام حسّان :

يؤكد سيادته أن الأصل في الترتيب في الجملة العربية متبع، حتى إذا حدث فيها تقديم وتأخيـــر وذلـــك لأنهـــا أصول ثابتة في اللغة ولا يصح تجاوزها،"فليس لأحد – حتى لو كان موصـــوفاً بالفـــصاحة – أن ينـــصب فاعلاً أو يقدمه على فعله لأن رفع الفاعل وتأخره حكم واجـــب" [٢]. فأستاذنا-هنا – يقر أن من الثوابت في اللغة رفع الفاعل وتأخره عن رافعه، وجعـــل الرتبة بينهما من الرتب المحفوظة التي لو اختلت لاختل التركيب باختلالها[٣]، بل إن الـــرتبة المحفـــوظة لديه- كرتبة الفعل مع الفاعل – قرينة لفظية تحدد معني الأبواب المرتبة بحسبها[٤]. ومن هنا لا يجيز أستاذنا تقديم الفاعل على الفعل.

٤- الدكتور: محمود عبد السلام شرف الدين:

يـــرفض أســـتاذنا تقديم الفاعل على الفعل محتفظاً بوظيفته النحوية، بل يرى أن الاسم المـــتقدم يـــصير " مبـــتدأ" فسيادته يرى أنه "يجب تأخر الفاعل عن الفعل أو شبهه كيلاً يلتبس بالمبـــتدأ إذا تقـــدم" [٥]. ويعلـــل أستاذنا رفضه لتقدم الفاعل بأن "الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، لأنه كجزء منه" [٦]، كما أوضح النحاة المتقدمون أنه لا يصح تقديم عجز الكلمة على صدرها، فهذا هو سبب رفض سيادته لتقديم الفاعل بالإضافة إلى اللبس الذي سوف يحدث من تقديم الفاعل لاشتباهه حينئذ بالمبتدأ.

٥- الدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف:

يـــرفض أســـتاذنا الدكتور تقديم الفاعل على الفعل محتفظاً بفاعليته، بل يصبح مبتدأ، والجملـــة بعده خبرًا له، فيرى سيادته "رأي النحاة في أن الاسم المتقدم هنا مبتدأ والفعل الواقع

---

(١) السابق ، ٣٥٠.

(٢) الأصول ، د/ تمام حسان ، ١٩٧.

(٣) انظر اللغة العربية معناها ومبناها، د/ تمّام حسّان ، ٢٠٧ .

(٤) انظر السابق ، ٢٠٧.

(٥) جملة الفاعل بين الكم والكيف ، د/ محمود عبد السلام شرف الدين ، ١٣٣.

(٦) السابق ، ١٣٥.

بعـده جملـة فـي الأصل وقعت موقع الخبر وقامت بوظيفته على سبيل "النقل" فصار خبرا مركباً" [١].

ويـؤكد أسـتاذنا مـن خلال حديثه عن الترابط بين الفعل والفاعل عن طريق الإسناد الفعلـي، أن" الـرتبة من بين الأمور الهامة التي يتحقق بها هذا الإسناد وهي ملتزمة هنا بأن يـتقدم الفعل ويتأخر الفاعل فإذا قلنا "ظهر الحق " فالإسناد هنا فعلي " [٢]. وأستاذنا لا يجيز تقدُّم الفاعل على الفعل، ولكن يجعل قول الكوفيين من قبيل الترخص في الرتبة[٣].

ب) آراء بعض النحاة الكوفيين ومن وافقهم من المحدثين:

بدايـة أوضح أنه لم يقل أحد من الكوفيين الأوائل – أمثال الكسائي والفراء– أن الاسم المـرفوع إذا تقـدم علـى الفعل أُعرب فاعلاً، ولم يحدث هذا إلا في أواخر المدرسة الكوفية المنتهـية بـثعلب ت ٢٩١ هـ، وسوف أعرض هنا نصاً لأبي حيان الأندلسي ت ٧٤٥ هـ، وهو يؤكد كلامي هذا، وفيه أيضًا ميله لرأي الكوفيين، وهو بهذا يكون أول نحوي قديم صرح برفع الاسم المتقدم على الفعل على الفاعلية.

ولم تشترط تقديم العامل كما فعله أصحابنا، لأنه حكم مختلف فيه فلا يدخل في الرسوم فـذهب البـصريون إلى أنه يجب تقديم العامل على الفاعل، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع فيجيز الكوفيون: الزيدان قام، والزيدون قام، ولا يجيز ذلك البصريون، وذكر الخلاف في هذه المسألة أصحابنا وابن الدهان، وفى الغرة وابن كيسان عـن ثعلب، وقال الزجاجي[٤]: أجمع النحويون على أن الفاعل إذا قُدِّم على فعله لم يرتفع به فقـال البصريون: يرتفع بالابتداء، والفعل خبر عنه، يرفع ضميره، وقال بعض الكوفيين يرتفع بالمـضمر الـذي في الفعل، وقال بعضهم هو رفع بموضع الفعل، لأنه موضع خبر وبه كان يقول ثعلب[٥].

من خلال عرض نص أبي حيان الأندلسي السابق أوضح الملاحظات الآتية:

الأولـى: أن أبـا حـيان لا يـوجب تقـديم الفعل على الفاعل، لكونه موضع اختلاف ما بين البصريين والكوفيين، ولم يكن رفضه لرأي صحيح يراه ،ولم يوضح الأسباب التي دعته لقوله هذا، والملاحظ كذلك أن الخلاف الذي أورده نشأ متأخراً، فلم ينشأ مع نشأة النحو الأولى.

---

(١) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، د/ محمد حماسة عبد اللطيف ، ٥٦.

(٢) في بناء الجملة العربية ، د/ محمد حماسة عبد اللطيف ، ١٦٩.

(٣) انظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، د/ محمد حماسة عبد اللطيف ،٣٢٦.

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي، لابن هشام ، ١٠٨ تحقيق د/ على محسن عيسى ملى الله .

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب ،أبو حيان الأندلسي ، ٢ / ١٧٩ ، ١٨٠ ، تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس.

الثانية: أنَّ أبا حيَّان لم يذكر واحدًا من النحاة الكوفيين القدامى الذين أجازوا تقديم الفاعل على فعله.

الثالثة : اختلاف الكوفيين أنفسهم في رافع الاسم المتقدم – الفاعل على قولهم– حيث " قال بعض الكوفيين يرتفع بالمضمر الذي في الفعل ، وقال بعضهم هو رفع بموضع الفعل؛ لأنه موضع خبر وبه كان يقول ثعلب"(١). وواضح من التخريجين مدى ضعفهما، حيث إن الفاعل يرتفع بالفعل وليس بموضعه أو بالمضمر الذي فيه.

الرابعة: أنَّ أبا حيَّان نفسه يجعل ما يقوم مقام الفاعل واجب التأخير عنه – الفعل – فيوضح أنه:" يجرى مجرى الفاعل في تنزله منزلة الجزء في نحو: ضربت، وفى امتناع الحذف وفى وجوب تأخره عن العامل"(٢). ألا يدل هذا على التناقض في قوله؟

الخامسة: أرى أن جواز مثل: " الزيدان قام"و " الزيدون " قام " على رأى الكوفيين غير موافق لطبيعة اللغة، ولا يستسيغه الناطق بها، وإنما يشعر من ينطق بمثل هذه الأمثلة أن هناك نقصاً ينتظر إتمامه.

آراء النحاة المحدثين المجيزين لتقدم الفاعل على الفعل:

١ – الأستاذ: إبراهيم مصطفى:

لا يرى الأستاذ "إبراهيم مصطفى " مانعاً من جواز تقدم الفاعل على الفعل، ويرى أن رأى جمهور النحاة من وجوب تقدم الفعل على الفاعل مخالف للأسلوب العربي فالأسلوب العربي لدي سيادته يستوي فيه تقديم فاعل أو تأخيره فهو يرى أن مثل: "ظهر الحق"و " الحق ظهر " تقدم المسند إليه أو تؤخره، كلاهما عربي سائغ، مقبول عند النحاة جميعاً(٣).

ويصف سيادته قول البصريين بمنع تقدم الفاعل على فعله، وتأخر المبتدأ في الجملتين السابقتين، بأنه حكم" نحوي صناعي لا أثر له في الكلام، وليس مما يصحح به أسلوب أو يزيف، وإنما هو وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة لا يعنينا أن نلتزمه، بل نحب أن نتحرر منه"(٤).

يصف أستاذنا الجليل التفرقة بين الجملتين بأنها لون من ألوان الصناعة النحوية المتكلفة لا يعنيه في شئ ويجب أن نتحرر منه، ولكن خفي على الأستاذ الفاضل ما يوقعنا كلامه هذا في لبس شديد، فمثلاً جملة"الحق ظهر" هل لنا أن نعرب كلمة الحق " مبتدأ ؟ أم

---

(١) السابق ، ٢ / ١٨٠.

(٢) السابق ، ٢ / ١٨٤ .

(٣) انظر إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، ٥٥.

(٤) السابق، ٥٥.

نعـــربها فاعلاً "تقدّم على فعله، أم نجيز فيها الوجهين معاً، وتصبح الجملة حينئذ مشتركة بين الاسمية والفعلية فلا تعرف لها تحديداً.

ومـــع هـــذا يؤكد الأستاذ الفاضل كلامه ويجعله أصلاً من أصول العربية فـــ" العربية فـــي هـــذا أن الاسم المتحدث عنه أو المسند إليه يتقدم على المسند ويتأخر عنه، سواء كان المسند اسماً أو فعلاً. وهذا أصل من أصول العربية في حرية الجملة والسعة في تأليفها"[١].

٢- **برجشتراسر:**

بدايـــة يعـــرف الجملة بقوله:" والجملة مركبة من مسند ومسند إليه، فإن كان كلاهما اسماً أو بمنزلة الاسم، فالجملة اسمية، وإن كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل، فالجملة فعلية"[٢]. فهـــو يعرف الجملة هنا بأنها: ما كان المسند فيها فعلاً أو بمنزلة الفعل – المقصود هنا الجملة الفعلية – دون أن يحدد رتبة المسند أو المسند إليه.

ويوضـــح الترتيب في الجملة العربية من خلال حديثه عن المسند إليه فـــ" المسند إليه يقـــدم فـــي الجملـــة الاسمية ، ويؤخر في الفعلية، غير أن العربية حسب ما لها من الميل إلى التقييد وضعت لتقديم الخبر في الجملة الاسمية قواعد أثبت مما يوجد في سائر اللغات السامية. وأمـــا تقـــديم الفاعل في الجملة الفعلية فلا يقرره النحويون – المقصود هنا نحاة البصرة ومن وافقهـــم- بـــل يحـــسبونه مثل: "زيد جاء" جملة ذات وجهين، أي جملة اسمية مبتدؤها " زيد"، وخبـــرها جملة فعلية، وهي " جاء" على قياس مثل: "زيد رأيته اليوم" معناها: " أما زيد فرأيته اليوم " فكان ينبغي على هذا القياس أن يكون معني:" زيد جاء" هو:" أما زيد فجاء"، وهذا ليس بمحال، وقد يوجد أحياناً، غير أن الأكثر والأقرب إلى الاحتمال هو أن يكون معني:" زيد جاء" عـــين معني" جاء زيد". وإنما الفرق بينهما أني إذا قلت:" جاء زيد" أخبرت عن مجيئه إخباراً محـــضاً، ولا يخالطـــه شـــئ غيره. فتقديم الفعل هو العبارة المألوفة، وإذا قلت:"زيد جاء" كان مرادي أن أنبه به السامع، إلى أن الذي جاء هو زيد، كأني قلت :" زيد جاء لا غيره"[٣] وهو يوضح هنا أن تقديم الفاعل عبارة عن الأهم كون زيد هو الفاعل، لا كونه فعل الفعل[٤].

ملاحظات على النص:

١- الملاحـــظ أن برجـــشتراسر ذكر أن الجملة الاسمية هي ما كان المسند فيها اسماً أو بمنزلة الاسم، ثم ذكر بعد ذلك أن العربية نفسها جعلت قواعد ثابتة لجواز تقديم الخبر فـــي الجملة الاسمية، ألا يدل هذا على عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل في الجملة

---

(١) السابق ، ٥٥، ٥٦.

(٢) التطور النحوي لبر جشتراسر ، ١٢٥ ، علق عليه دكتور / رمضان عبد التواب .

(٣) السابق ، ١٣٢، ١٣٣.

(٤) انظر السابق ، ١٣٣.

الفعلـــية، وذلـــك لعدم وجود قواعد ثابتة تبيح تقدم الفاعل على رافعه لدي النحاة، هذا فضلاً عما يحدثه تقدم الفاعل على الفعل من لبس وخلط بين الجملتين معاً.

٢- مـــن خـــلال تعريفه للجملة الاسمية لم يذكر فيها جواز كون الخبر فعلاً، والمتعارف عليه لدي النحاة أن المسند في الجملة الاسمية قد يكون "اسماً أو ما هو بمنزلة الاسم، أو فعلاً أو جاراً ومجروراً متعلق بمحذوف وكذلك الظرف.

٣- مـــا الفرق في قوله عن تقديم الفاعل عبارة عن تقديم الأهم، وكون زيد هو الفاعل لا كـــونه فعـــل الفعل،فما الفرق بين التعبيرين ؟ أليس كون زيد هو الفاعل هو كونه من فعـــل الفعل؟ ألم يكن من المعروف لدي العربي أنه " يهتم بالحدث أولاً، ثم يتجه إلى محدثه لأن الحدث هو الأمر الجديد الذى يعنيه شأنه " ؟[١]

٤- أرى أنـــه مـــن الممكـــن أن نستعير لفظاً آخر يؤكد ما قاله برجشتراسر دون أن تقدم الفاعل فتقول مثلاً:" جاء زيد وحده" فهذا يؤكد مجيء زيد ويخصه بالاهتمام.

٣) الدكتور: مهدي المخزومي:

فـــي البداية يصف الدكتور مهدي المخزومي تعريف ابن هشام[٢] للجملة بأنه تعريف ســـاذج يقـــوم على أساس من التفريق اللفظي المحض، فجملة "طلع البدر" جملة فعلية، وجملة " البدر طلع "أو جملة " البدر طالع " أو جملة"طالع البدر " جملة اسمية [٣].

ثـــم يوضـــح بعد هذا تعريفه للجملة الفعلية بأنها التي يدل فيها المسند على التجدد أو التـــي يتـــصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً، وبعبارة أوضح هي التي يكون المسند فيها فعلا معللاً ذلك بأن التجدد مستمد من الأفعال وحدها[٤]. أما تعريفه للجملة الاسمية" فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسماً " [٥].

فمن خلال تعريفه للجملتين تكون جملة " طلع البدر" فعلية باتفاق، أما جملة"البدر طلع" فهـــي فعلية لديه – أيضاً– وذلك"لأن تقديم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجملة، لأنه إنما قدم للاهتمام به "[٦].

---

(١) مقال الأستاذ / على الجارم، مجلة اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء السابع ، ٣٤٩.

(٢) انظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٢ / ٣٧٤، ٣٧٦.

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه، د/ مهدي المخزومي ، ٣٩ ،٤٠.

(٤) انظر السابق ، ٤١.

(٥) السابق ، ٤٢.

(٦) السابق ، ٤٢.

وأوضـــح سيادته أن اعتبار جملة " البدر طلع" فعلية يخرجنا من الكثير من المشكلات التي تخضع للمنهج الفلسفي، وهي من وجهة نظر سيادته:

١- اضـــطرار الـــدارس إلـــى تقدير فاعل للفعل يعود على المبتدأ، وهذا التقدير يحول الجملة البـــسيطة إلـــى جملة مركبة مكونة من جملتين: المسند إليه في الأولى هو كلمة " البدر"، والمسند إليه في الثانية هو " الضمير العائد " على المبتدأ.

٢- اعتبار هذا المتقدم فاعلاً لفعل محذوف إذا دخل على الجملة أداة من أدوات الشرط، وذلك لأنهـــا لا تـــدخل علـــى الأفعـــال، وهنا يكون الفعل المحذوف-والذي هو من جنس الفعل المذكـــور- واجـــب الحذف لا يذكر في حال، ويرى سيادته أن اللغة العربية في غني عن مـــثل هـــذه العملـــيات الذهنـــية المعقـــدة، التـــي لا توضـــح معنـــي، ولا تفـــسر أسلوباً[١] .

ويـــؤكد الدكـــتور المخزومـــي مـــا ذهب إليه من تعليلاته السابقة بأن " القول بأن جملة - الـــبدر طلع- فعلية يبعدنا عن هذه التأويلات والتقديرات التي لا طائل تحتها، لأن اعتبارها فعلـــية يجعـــل" الـــبدر" فاعلاً تقدم أو تأخر، وليس بممتنع أن يتقدم الفاعل، كما تصور النحاة المـــناطقة[٢]. وخاصة إذا عرفنا أن الكوفيين كانوا يذهبون إلى جواز تقدم الفاعل، وإنهم إنما ذهـــبوا إلـــى هذا، لأنهم عثروا من الشواهد على ما يؤيد مذهبهم[٣]... فاعتبار "البدر " فاعلاً وهـــو مقـــدم، يغنينا عن تقدير ضمير، ويغنينا عن كل تقدير وتأويل إذا اقترنت الجملة بأداة الشرط، لأن الجملة ما تزال فعلية، وإن تقدم المسند إليه فيها، وإنها سياق ملائم للشرط، وبهذا نتجنب الوقوع في تأويلات وتقديرات لا فائدة منها[٤].

من خلال كلام الدكتور المخزومي السابق وتأويلاته أخلص إلى الملاحظات الآتية:

الأولـــى: قـــوله بـــأن " كلمة البدر" إذا أعربت مبتدأ حولت الجملة من بسيطة إلى مركبة، هذا صـــحيح، ولكن كيف يفسر الدكتور أمثال الجملتين التاليتين:" زيد ضربته "، و " زيد قام أبوه"؟ فكلمـــة زيـــد هنا لا يجوز إعرابها " فاعلاً" بل يجب أن تكون "مبتدأ " والجملة بعدها خبر، ثم كـــيف لـــنا تأويل فاعلاً إذا لم يوجد قبله اسم ظاهر مرفوع يمكن تأويله فاعلاً أسند إليه الفعل، وأيـــن يكـــون الفاعل إذن على مذهب الكوفيين في مثل قول الفرزدق حين خرج عليه الذئب ليلاً؟

---

(١) انظر السابق ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٢١٧ ، ٢١٨.

(٢) يصف الدكتور نحاة البصرة "بالمناطقة، وأن دراستهم تعتمد على المنهج الفلسفي ، وذلك لأنهم يقيسون العامل في النحو على العلة في الفلسفة ،فكما لا يجوز تقديم المعلول على العلة كذلك لا يجوز تقديم المعمول على العامل. انظر ٤٣، ٤٢ / من السابق.

(٣) المقصود به بيت الزباء ، السابق ذكره.

(٤) في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، د/ مهدي المخزومي ، ٤٤.

فَقُلْتُ لَهُ لَمَا تَكْشّرَ ضَاحِكَاً وَقَائِمُ سَيْفِي مِنْ يَدِي بِمكَانِ.

فالفعل تكشر هنا ليس قبله اسم مرفوع ولا فاعل فأين الفاعل هنا، ولكن على رأي البصريين يكون الفاعل ضميراً مستتراً " تقديره هو " يعود على الموصول قبله[١].

الثانية: قوله بأن كلامه هذا في كون الاسم المتقدم فاعلاً يخرجنا عن التأويلات والتخريجات، وذكر أن ذلك موافق لقول النحاة – الكوفيين– وأن الشواهد تدعم كلامهم، فهذا ليس بصحيح فلم يوجد في اللغة سوى شاهد واحد فقط– هو قول الزباء – ومع ذلك أخذ عليه عدة مآخذ كما سبق مثل: كون كلمة"وئيداً " مشتقاً وليست فعلاً، ولقد ذكر أن المسند في الجملة الفعلية يجب أن يكون فعلاً، فهذا تناقض، وكذلك تخريج كلمة "مشيها" على روايات ثلاثة، وتخريجها على الرفع أيضاً على عكس قولهم أليست كثرة التخريجات دالة على عدم صحة الاستدلال به كشاهد نحوي؟

الثالثة: قوله " إنما قدم المسند إليه للاهتمام به، ليس معناه بقاء الجملة على ما كانت عليه، ولكن هذا الاهتمام حول الجملة من فعلية إلى اسمية، وذلك لكون الاسم هو مناط الاهتمام.

الرابعة: قوله بأن الدلالة على التجدد تُستمد من الفعل وحده، وأن الجملة الفعلية هي التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً، ليس صحيحاً – أيضاً– فليست كل الأفعال في العربية تدل على التجدد " فكيف لنا أن نفهم التجدد والحدوث في قولنا: مات محمد، وهلك خالد، وانصرف بكر، فهذه الأفعال كلها أحداث منقطعة لم يكن لنا أن نجريها على التجدد" [٢].

الخامسة: أليس تحويل الجملة من بسيطة إلى مركبة، أفضل من الوقوع في اللبس ما بين اعتبار الجملة اسمية أو فعلية؟

٤– الدكتور: إبراهيم السامرائي:

لا يرى سيادته مانعاً من تقدم الفاعل على الفعل، ويوضح سيادته أن " محمد سافر، وسافر محمد جملتان فعليتان ما دام المسند فعلاً وليس لنا أن نلصق التجدد بالفعل؛ لأن ذلك ليس منهجنا، ولأن الشواهد لا تؤيد هنا التجدد المزعوم"[٣].

فالمستخلص من كلام الدكتور السامرائي أنه يميل إلى رأى الكوفيين في تقديم الفاعل على الفعل محتفظاً بوظيفته، ولا يوافق على رأى البصريين، ويرى سيادته أن رأى الكوفيين

---

(١) انظر الجملة الفعلية فى شعر الفرزدق ، ١٥، ١٦. رسالة ماجستير ، إعداد / عادل يوسف عبد الله أبو غنيمة ، دار العلوم، القاهرة .

(٢) الفعل زمانه وأبنيته، د/ إبراهيم السامرائي ، ٢٠٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

(٣) السابق ، ٢٠٤.

يسهل الأمر، فهو يجعل الاسم المرفوع المتقدم فاعلاً للفعل المتأخر، وكذلك الاسم المنصوب مفعولاً له[١].

ويحدد الدكتور السامرائي الجملة الفعلية بأنها "ما كان فيها المسند فعلاً، ونريد هنا أن نبعد ما اعتبروه من قبيل الجمل الفعلية كجملة فعل الأمر، وسائر الأفعال التي تخلص إلى معني الطلب كالنهى" [٢].

في الرد على كلام الدكتور السامرائي ملاحظتان:

الأولى:القول بأنَّ رأي الكوفيين من وجوب تقدم المسند إليه طالما المسند فعلاً يسهل الأمر فهذا ليس صحيحاً، لأنه يوقع في اللبس.

الثانية: عدم اعتباره جملة فعل الأمر أو التي فيها طلب كالنهى ليست من الجمل الفعلية، فإن لم تنتمِ إلى الفعلية فإلامَ تنتمي إذن؟ ألم يجعل النحاة فعل الأمر قسماً ثالثاً للفعل في اللغة العربية وله علاماته المحددة له؟ وكذلك الأفعال التي فيها طلب كالنهى مثلاً. أليست "لا" الناهية من عوامل جزم الفعل المضارع؟ فلماذا يخرجها من سياق الجمل الفعلية؟ أليس هذا مناقضاً لكلامه؟

٥- **الدكتور: على أبو المكارم:**

يرى أستاذنا الدكتور أن الفرق بين الجملتين الاسمية والفعلية الذي يقوم على تحديد بداية الجملة ليس دقيقاً، فهو لدي سيادته "لا يلاحظ إلاّ جانباً واحداً من جوانب اللغة، وهو "شكل " الجملة، وهو بالضرورة لا يشير إلى ما وراء هذا الشكل من جوانب أخرى ذات تأثير فيه"[٣].

ويورد أستاذنا الدكتور مجموعتين من الأمثلة ثم يعلِّق عليها بعدة ملاحظات:

أ) المجموعة الأولى	ب) المجموعة الثانية
- الحق ضائع	- ضاع الحق
- الحق ضاع	- يضيع الحق
- الحق يضيع[٤]	

أولها: أن أمثلة المجموعة الأولى لا تسير على نسق واحد في أداء المعني اللغوى للجمل، فإن معاني الجمل تختلف بالرغم من أنطوائها تحت لواء" الجملة الاسمية" عند النحاة[٥].

---

(١) انظر السابق ، ٢١٠ .

(٢) السابق ، ٢١٠.

(٣) الجملة الفعلية ، د/ على أبو المكارم، ٣٩.

(٤) انظر السابق، ٣٨.

(٥) السابق، ٣٩.

فسيادته يرى اختلاف المعني في " ضائع " والذي هو حكم مطلق بالضياع، عنه في" ضاع" أو "يضيع" فالحكم بالضياع هنا خلال فترة زمنية محددة لا تتجاوزها الدلالة إلى غيرها.

ثانيها: أن النحاة يفرقون كما رأينا بين جملتي " الحق ضاع" أو" الحق يضيع"، وجملتي "ضاع الحق" أو" يضيع الحق"، حيث يقررون أن الأوليين من قبيل الاسمية، والثانيتين من قبيل الفعلية، بيد أن ملاحظة المعني لا تؤيد هذا التقسيم[١].

فالمعني لدي سيادته واحد، والفرق في تقدم المسند إليه، وهو عنده للاهتمام به، ولا صلة له بترتيب الجملة. والحق أن أستاذنا الدكتور في هاتين الملاحظتين اعتمد على المعني في تحديده لكل من الجملتين، ولكن هذا القول غير صحيح لأنَّ النحاة أمثال"سيبويه"، و " ابن جني"، و"ابن يعيش"يؤكدون أنَّ الفاعل ليس عملية عقلية أو معنوية بل يخضع لمقتضيات التركيب واللغة. [٢] فجملة مثل" زيد قام" زيدٌ هنا هو الفاعل في المعني، ولكن التركيب يقتضي كونه مبتدأ لا فاعلاً، وذلك لأن الفعل لا يرفع فاعلين، إلا على جهة الإشراك أو التثنية.

ثالثها: يقتضي التصنيف النحوي التوحيد بين دلالة الجملة البسيطة ودلالة الجملة المركبة، مخالفاً بذلك ما تقرر في الأصول النحوية من أن كل زيادة في اللفظ أو المبنى تقتضي زيادة في المعني[٣]. فأستاذنا الدكتور هنا يعتبر جملتي" الحق ضاع"، "والحق يضيع" في حالة كونهما اسميتين مركبتين متساويتين لجملتي "ضاع الحق"، و " يضيع الحق" الفعليتين في المعني، في حين أن المعني بينهما في الحالتين مختلفٌ، ففي جملتي "الحق ضاع"، و" الحق يضيع" الاهتمام والمعني منصب على الحق وضياعه مع تأكيد هذا المعني بالضمير المستتر العائد على المبتدأ، فهذا التكرار يؤكد المعني، أما في جملتي" ضاع الحق"، و " يضيع الحق" فهنا الاهتمام منصب على الضياع للحق نفسه، لذلك كان المعني في الجملتين الأوليين أكثر تأكيداً وأوضح في المعني منه في الجملتين الأخريين.

رابعها: يصف قول النحاة في " الحق ضاع"، و" الحق يضيع" بأنهما اسميتان ثم إذا دخلت عليهما أداة من أدوات الشرط تحولتا لفعليتين، وذلك لأن أدوات الشرط لا تدخل إلا على الجملة الفعلية فهذا تناقض[٤].

وأرى أن هذا ليس تناقضاً، لأن الفرق واضح بين الجملتين، وذلك لأن هذه الأدوات عندما تدخل على الجمل تحولها من اسمية إلى فعلية، وذلك لاختصاصها بالدخول على الفعلية.

---

(١) السابق، ٣٩.

(٢) انظـر الخصائص ، ١/ ٢٨٠، ٢٨١. والبنية الأساسية للجملة الفعلية بين الثبات وعوارض التركيب ، رسالة ماجستير ، دار العلوم ، إعداد يسري صبحي الصاوي.، ١٦٣ ، ١٦٤.

(٣) الجملة الفعلية ، د/ على أبو المكارم ، ٤٠ ، ٤١

(٤) انظر السابق ، ٤١ ، ٤٢..

والمشابه لهذا في كلامهم دخول الأدوات التي لا تدخل إلا على الجمل الاسمية على الجمل الفعلية في قولهم، فمثلا جملة " الحق ضاع" – الفعلية لديه – عندما يدخل عليها حرفا ناسخا يحولها إلى جملة اسمية مثل:" إن الحق ضاع من كثرة ظلم العباد" فهل لنا أن نعرب كلمة الحق فاعلاً، أم هي اسم "إنّ" والذي هو محله الابتداء فهل هذا تناقض؟ فهذا قياسه على ذاك. هذا فضلاً عما يحدثه الأخذ بكلام أستاذنا من لبس.

وهذا القول بالمعني في تصنيف الجملة بنوعيها هو ما جعل الدكتور"داود عبده"[1]يقول أيضاً هذا الكلام، ويفند آراء البصريين ومن وافقهم، ويثبت صحة كلامه، ولكن كما ذكرت سابقاً – قول النحاة– أنَّه لا يجوز الأخذ بالمعني فقط في تصنيف الجمل.

هذه بعض آراء النحاة المحدثين المجيزين لتقدم الفاعل على الفعل مع احتفاظه بوظيفته، ذكرتها موضحاً رأيهم، وتعليلاتهم ثم ذكرت ردي على هذه الآراء موضحاً ما فيها من مآخذ تختلف مع طبيعة اللغة العربية، ومؤكداً في النهاية صواب آراء البصريين ومن وافقهم، وذلك لموافقتها لطبيعة اللغة ، ولإبعادها عن اللبس في الكلام.

ثانياً: الرتبة بين الفاعل والمفعول به:

الأصل في الجملة الفعلية أن يأتي الفاعل قبل المفعول به، ولكن قد تحدث مخالفة لهذا الأصل فيتقدم المفعول به علي الفاعل، واللغة العربية تجيز هذا طالما يحتفظ المتقدم بوظيفته النحوية، وطالما توجد القرائن المختلفة – اللفظية والمعنوية– التي تحدد الفاعل من المفعول به، وكذلك لا يوجد ما يمنع هذا التقدم، لذلك صارت الرتبة بين الفاعل والمفعول به على النحو الآتي [فعل + فاعل + مفعول به] ، و [فعل + مفعول به + فاعل].

١) وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به:

مع كون الأصل في الجملة الفعلية هو تقديم الفاعل وتأخير المفعول به، إلاّ أنَّ اللغة تجيز ما يخالف ذلك، لذلك حدَّد النحاة مواضع يجب أن يتقدم فيها الفاعل على المفعول به وهي:

الموضع الأول: إذا خيف اللبس بين الفاعل والمفعول به، وذلك عند اختفاء العلامة الإعرابية ولم نجد قرينة أخرى _ لفظية أو معنوية_ توضح الفاعل من المفعول به ففي مثل: "ضرب يحيى بُشْرَى فلا نجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب" [2].

---

(١) انظر بحث له بعنوان " البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية " مجلة الأبحاث، كلية الآداب، الجامعة الأمريكيـــة، بيـــروت ، لبنان.

(٢) الخصائص، ابن جني ،١/ ٣٦.

ولكن إذا كانت هناك دلالة معنوية أخرى جاز التقديم والتأخير مثل: " أكل يحيى كمثرى". وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز ذلك مثل: " أكرم اليَحييان البُشريين" و"ضرب البُشْريين اليحيون"[1]، وكذلك أيضاً إن نعت أحدهما بما يبيِّن فيه الإعراب جاز التقديم والتأخير، لزوال اللبس، نحو: "ضرب عيسى الظريفَ موسى "[2] إلي غير ذلك من القرائن الأخرى .

الموضع الثاني: إذا أضمر الفاعل ولم يُقصد حصره وجب تقديمه وتأخير المفعول نحو "أكرْمتُك، وأهنْتُ زيداً " [3]، وذلك لئلا يصير المتصل منفصلاً [4]، فإن كان ضميراً محصوراً وجب تأخيره، نحو: " ما ضرب زيداً إلا أنا "[5].

الموضع الثالث: إذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول كما هو الأصل فيهما كضربته [6].

الموضع الرابع: أن ينحصر المفعول بإنما أو بإلاّ نحو: إنما ضرب زيدٌ عمراً، فيجب تقديم الفاعل على المفعول ، لأنَّه لو أخر انقلب المعني ، ونحو : ما ضرب زيدٌ إلا عمراً [7].

مسألة المحصور بـــ" إلاَّ":

المتفق عليه من النحاة هو الحصر "بإنما " ووجوب تأخير الاسم المحصور، فاعلاً كان أو مفعولاً، أما المحصور بـــ"إلاَّ" فقد اختلف فيه النحاة، ولقد أوضح ابن عقيل هذه الاختلافات في مذاهب ثلاثة:

المذهب الأول:- وهو مذهب أكثر البصريين، والفراء ، وابن الأنباري- أنه لا يخلو إما أن يكون المحصور بها فاعلاً، أو مفعولاً، فإن كان فاعلاً امتنع تقديمه، فلا يجوز " ما ضرب إلا زيدٌ عمراً " فأما قوله:

فَلَمْ يَدْرِ إِلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا [8]

([1]) انظر الخصائص ،ابن جني ٣٦/١ ، ونتائج الفكر، السهيلي ، ١٧٣، وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٢ / ٥٨٩، وشرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام ، ٢٤٨.

([2]) علل النحو، الوراق ، ٢٧١، وانظر الخصائص، ابن جني، ٣٦/١.

([3]) شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، ٥٨٩/٢، ٥٩٠، وانظر همع الهوامع، السيوطي ، ٥١٦/١ وشرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، ٢٨٥/١.

([4]) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي ، ١٦٧/١.

([5]) شرح ابن عقيل، ٣٨١/١ ، وانظر شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ،٥٩٠/٢.

([6])شرح التصريح علي التوضيح ، ٢٨٥/١، وانظر النحو الوافي، عباس حسن، ٢ / ٨٧.

([7]) انظر النحو الوافي، عباس حسن، ٢ / ٨٧.

([8]) صدر بيت لذي الرمة وعجزه " أهِلّةُ أناءِ الدِّيار وشامُها " ، ديوانه ، ٢ / ٩٩٩.

obeikandi.com

فأوّل على أن " ما هيجت " مفعول بفعل محذوف، والتقدير: " دري ما هيجت لنا " فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول، لأن هذا ليس مفعولاً للفعل المذكور، وإن كان المحصور مفعولاً لأجاز تقديمه، نحو: ما ضرب إلا عمراً زيدٌ [١].

المذهب الثاني:- وهو مذهب الكسائي – أنه يجوز التقديم بـ" إلاَّ" فاعلاً كان أو مفعولاً [٢].

المذهب الثالث:- وهو مذهب بعض البصريين، واختاره الجزولي، والشلوبين – أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ"إلاَّ" فاعلاً كان، أو مفعولاً[٣]. وهذا الرأي هو الذي أراه وذلك لورود الشواهد المؤيدة له، والتي من الأفضل ألا تؤول.

الموضع الخامس: وجوب تقديم الفاعل على المفعول حتى لا ينعكس المعني، ولا يختلف المقصد والمغزى منه، وذلك مثل" ضرب القوم بعضهم بعضهم "، لا يجوز تأخير الفاعل ههنا من أجل حذف الضمير من المفعول، إذ كان الأصل أن يُقال: " ضرب بعضهم بعضاً، إذ حق البعض أن يُضاف إلى الكل ظاهراً أو مضمراً، فلّما حذفوه من المفعول استغناءً بذكره في الفاعل، لم يجيزوا تأخير الفاعل فيقولوا: ضرب بعضاً بعضهم؛ لأن اهتمامهم بالفاعل قد قوى وتضاعف لاتصاله بالضمير الذي لا بد منه، فبعد أن كانت الحاجة إلى الفاعل مرة، صارت الحاجة إليه مرتين[٤].

الموضع السادس: أن يكون المفعول به مصدراً مؤولاً، فيجب تأخير المفعول به هنا عن الفاعل والفعل أيضاً، وذلك نحو:" عرفْتُ أنَّك أو أنْك منطلق" [٥]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [٦]، فالمصدر المؤول من أنَّ و معموليها واجب التأخير عن الفاعل لفظ الجلالة [٧].

٢- وجوب تقديم المفعول به وتأخير الفاعل:

الأصل في اللغة هو تقديم الفاعل وتأخير المفعول به، ولكن قد يحدث ما يُوجب مخالفة هذا الأصل ويتقدم المفعول به على الفاعل على سبيل الوجوب، أو الجواز ويكون ذلك "لضربٍ من التوسع والاهتمام به والنية به التأخير، ولذلك جاز أن يقال: "ضرب غلامَه زيدٌ" فالغلام مفعول وهو مضاف إلى ضمير الفاعل وهو بعده متأخر عنه في الظاهر إضمار قبل

---

(١) شرح ابن عقيل ، ١ / ٣٨٤.

(٢) السابق ، ١/ ٣٨٤.

(٣) السابق ، ١/ ٣٨٥.

(٤) نتائج الفكر في النحو، السهيلي ، ١٧٤.

(٥) انظر همع الهوامع ،السيوطي ، ٢ / ٨٠.

(٦) سورة البقرة، جزء الآية ١٨٧.

(٧) انظر جملة الفاعل بين الكم والكيف ، د/ محمود عبد السلام شرف الدين، ١٣٨.

الذكر لكنَّ لما كان مفعولاً كانت النية به التأخير، لأنه لما وقع في غير موضعه كانت النية به التأخير إلى موضعه ويكون الضمير قد تقدم في اللفظ دون المعني وذلك جائز"[1].

والجملة الفعلية يتحتم فيها في عدة مواضع أن يتقدم المفعول على الفاعل لعلة معينة، لو اختلت لتغير المعني وانعكست الدلالة أو لفسد التركيب ومنها:

الموضع الأول: أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهراً [2]، وذلك نحو:" ضربني زيد[3]". وقول الله تعالي :"﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾[4][5].

الموضع الثاني: اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول [6]. ففي مثل: " ضرب غلامُه زيداً" لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه، وهي إضافة الفاعل لضمير المفعول، وفساد تقديم المضمر على مظهره لفظاً ومعني[7]. فهنا ابن جني يرفض تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول، ولكنه في الموضع نفسه يجيز ذلك في الشعر مخالفاً لرأي الجماعة، فيوضح أنهم "قالوا في قول النابغة:

جَزَى رَبُّه عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلابِ الْعَاوِيات وَقَدْ فَعَلْ.

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل، فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى. وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

جَزَى رَبُّه عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ

عائدة على "عدى" خلافاً على الجماعة "[8].

فالمسوغ لإجازة ذلك عنده هو كون الفاعل مقدماً في الرتبة على المفعول، والمفعول العكس، فحتى لو تقدم الضمير المتصل بالفاعل على المفعول عليه، فلا يؤدي إلى فساد التركيب لأن كليهما رتبته معروفة.

وأوضح ابن مالك أن ذلك لا يحسن، ومع كونه لا يحسن فإنه لم يمنعه "وفاقاً لأبي الفتح، لأنَّ الفعل المتعدي يدلُّ على فاعلٍ ومفعول، فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمعني الفعل" [9].

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٧٦/١.

(٢) المقرب ، ابن عصفور ، ٥٦.

(٣) انظر همع الهوامع، السيوطي، ١ / ٥١٦.

(٤) سورة البقرة، جزء الآية ١٨٦.

(٥) الجملة الفعلية ، د/ على أبو المكارم، ١١٦.

(٦) المقرب ، ابن عصفور، ٥٦.

(٧) الخصائص، ابن جني ،١ / ٢٩٤، ٢٩٥.

(٨) السابق ، ٢٩٥/١.

(٩) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٥٨٥/٢.

وهذا الذي جوزه " الأخفش وابن جني من البصريين، وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين، وابن مالك من الأندلسيين" [١]. مخالف لرأي الأكثرين من النحاة، فهم لا يجيزون تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول، حتى لا يكون الإضمار قبل الذكر لفظاً وأصلاً. وأنكر الرضي ذلك وقال إن هذا المنع قائمٌ لو " اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل أو صفته، نحو:" ضرب زيداً الذي ضرب غلامَه"، و" أكرم هنداً رجلٌ ضربها"[٢]. فهنا لا يصح تأخير المفعول.

ولم يكتف ابن جني بذلك بل أكد كلامه بأن "الأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن و فصيح الكلام متعالمٌ غيرُ مستنكرٍ، فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه إذا أُخِرَ فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال:"جزي عديَّ بن حاتم ربُّه". ثم قدم الفاعل على أنه قد قدَّره مقَدماً عليه مفعوله فجاز ذلك" [٣].

ويرى أستاذنا الدكتور/ على أبو المكارم أن هذه الكثرة تخرج عن القول بالضرورة، ويرى أنها يمكن أن تسمى (لغة الشعر) لما تتميز به [٤]. والحق أن كثرة الشواهد تؤكد جواز ذلك في اللغة ما دامت الرتبة محفوظة لكل منهما، وما دام ذلك غير موقع في اللبس.

الموضع الثالث: أن يكون الفاعل مقروناً بـ"إلاّ" أو في معنى المقرون بها نحو قولك" إنما ضرب زيداً عمرو " تريد: ما ضرب زيداً إلا عمرو" [٥]. فكل ما قُصِدَ حصره استحق التأخير: فاعلاً كان، أو مفعولاً، سواء كان الحصر " بإنما" أو " بإلاّ" [٦]. وهذا الكلام – هو مذهب بعض البصريين، واختاره الجزولي، والشلوبين[٧] – هو المختار لدي كما أوضحت ذلك في " الموضع الرابع من مواضع وجوب تقديم الفاعل".

الموضع الرابع: أضافه السهيلي وجعله مما يحسن فيه تقديم المفعول، نحو: "أعجب زيداً ما كره عمرو لأن الفاعل لا يظهر فيه الإعراب، فكان تقديم المفعول الذي يظهر فيه الإعراب أولى، حرصاً على إفهام المخاطب"[٨]. فهنا تقدم المفعول الذي يظهر عليه الحركة الإعرابية، "وكذلك لشدة طلب الفعل للمفعول، ولطول الفاعل"[٩].

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ، ٣٨٦/١.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي ، ١ / ١٧٣ ، أما المبرد فقد جعل تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول محالاً " لو قلت:ضرب غلامُه زيداً. كان محالاً، لأنَّ الغلام في موضعه لا يجوز أن ينوى به غير ذلك الموضع" المقتضب، المبرد، ٤ / ١٠٢.

(٣) الخصائص ،ابن جني ، ١ / ٢٩٨.

(٤) انظر الجملة الفعلية، د/ على أبو المكارم ، ١١٧، ١١٨، ١١٩.

(٥) المقرب، ابن عصفور ، ٥٦.

(٦) شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم ، ٢٢٨ ، وانظر شرح كافية ابن الحاجب، للرضي ١٧٣/١.

(٧) شرح ابن عقيل ، ١ / ٣٨٥.

(٨) نتائج الفكر ، السهيلي، ١٧٣.

(٩) انظر الجملة الفعلية بين الثبات وعوارض التركيب ، إعداد / يسرى صبحي الصاوي ،٢١٢.

هذه هي بعض المواضع التي يجب أن يتأخر الفاعل فيها ويتقدم المفعول، هذا فضلاً عن المواضع التي يجب أن يتقدم فيها المفعول على فعله والتي هي بدورها تقديم له على الفاعل أيضاً.

٣) جواز الأمرين " تقديم المفعول به أو تأخيره":

أجاز النحاة الأمرين معاً في غير المواضع السابقة لكلٍّ منهما، ووصفه "سيبويه" بأنّه عربيٌّ جيد كثير وأوضح أنهم "إنما يقدمون الذي ببيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويعنيانهم" [١]. ويجيزه المبرد إن "كان الكلام موضحاً عن المعني، نحو: ضرب زيداً عمرو، لأنَّك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول "[٢].

وأوضح أستاذنا الدكتور " أبو السعود الشاذلي" أن الجواز في الرتبة بينهما يكون في ثلاث حالات:

الأولى: وجود العلامة الإعرابية الموضحة.

الثانية: وجود قرينة لفظية مثل: ضربتْ يحيى سلمى.

الثالثة: وجود قرينة معنوية مثل: أضنتْ ليلي الحمى[٣].

وهذا الجواز ناتج عن السعة في اللغة العربية، فالرتبة هنا غير محفوظة لا تؤثر في تركيب الجملة الفعلية فهي تجيز الأمرين معاً.

ثالثاً: الرتبة بين الفعل والمفعول به:

الأصل في بناء الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل على الفاعل والمفعول به معاً، فرتبة المفعول به التأخير وذلك لأنه من معمولات الفعل، ولكنَّ هذه الرتبة غير المحفوظة قد تتغير، ويتقدم المفعول على الفعل –محتفظاً بوظيفته– ويكون هذا لأغراض دلالية معينة كالتخصيص أو التأكيد [٤]؛ وذلك لأنه إذا قُدم المفعول أفاد الاختصاص نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [٥].أي : "لا غيرك "، ﴿ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [٦]، أي لا غيره [٧]. هذا وإن كان ابن الحاجب وأبو حيان يخالفان ذلك فأوضحا "أن الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من

---

(١) الكتاب ، سيبويه ،١/ ٣٤.

(٢) المتفضب ، المبرد ، ٢/ ٩٥، ٩٦.

(٣) انظر العناصر الأساسية للمركب الفعلي ، د/ أبو السعود الشاذلي، ٣٠٠.

(٤) انظر من أسرار العربية ، د/ إبراهيم أنيس، ٣٣١، مكتبة الأنجلو المصرية.

(٥) سورة الفاتحة، آية رقم ٥.

(٦) سورة الزمر، جزء الآية ٦٦.

(٧) انظر همع الهوامع، السيوطي، ٢/٥.

obeikandl.com

تقدم المفعول وَهْمٌ " [1]. وإن كانت الدلالة على التقديم هي الاختصاص – كما ذكر الجمهور– أو لا فالمؤكد أن التقديم يكون لعلة دلالية معينة ومقصودة من هذا التقديم، لذلك دارت الرتبة بين المفعول به والفعل بين الوجوب والجواز.

١ –وجوب تقديم الفعل وتأخير المفعول به:

مع كون هذا الأصل في اللغة، وهو الأساس الذي تبني عليه الجملة الصحيحة إلاَّ أن النحاة حددوا مواضع يجب فيها تقديم الفعل على المفعول به ومنها:

الموضع الأول: أن يكون المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل[2].

الموضع الثاني: لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم، كما في:"ضرب موسى عيسى"، إذا لو قلت فيه :" عيسى ضرب موسى" لظُن أن المقَّدم مبتدأ[3].فعلة المنع هنا هي الخوف من اللبس.

الموضع الثالث: إذا كان المفعول به أنَّ وصلتها، فلا تقول: أنَّك فاضل عرفت"[4]. وذلك لأنهم كرهوا الابتداء بأنَّ المفتوحة لئلا يلتبس بأنَّ التي بمعني لعل [5].

الموضع الرابع:إذا كان الفعل مؤكدًا بنون التأكيد المشدَّدة أوالمخففة،فلا يُقال:"زيداً اضربنَّ"[6].

الموضع الخامس: أن يكون مع فعل موصول بجازم نحو:" لم أضرب زيداً، فلا يقدم على الفعل فاصلاً بينه وبين الجازم، فإن قُدّم على الجازم جاز"[7].

الموضع السادس: أن يكون واقعاً في صلة حرف مصدري ينصب الفعل وهو:" أن، كي " في نحو:"سرّني أن تقرن القول الحسن بالعمل الحسن؛ لكي يرفع الناسُ قدرَك". فإن كان واقعاً في صلة حرف مصدري غير ناصب جاز – في رأي – تقديمه على عامله، لا على الحرف المصدري؛ نحو: أبتهجُ ما الكبيرَ احترم الصغيرُ. والأصل: أبتهجُ ما احترم الصغيرُ الكبيرَ، وامتنع – في رأي آخر– تقديمه على عامله، وهذا الرأي أقوى وأنسب في غير صلة "ما" المصدرية[8].

---

(١) السابق ، ٢ / ٨، ٩.

(٢) انظر المقرب، ابن عصفور ، ٥٧.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ٣٠٤/١، وانظر شرح قطر الندى وبل الصدي، ابن هشام ، ٢٤٨.

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام، ٢ / ٥٢٦.

(٥) السابق، ٢ / ٥٨٩.

(٦) انظر شرح كافية ابن الحاجب ، للرضى ، ١/ ٣٠٤.

(٧) همع الهوامع، السيوطي، ٨/٢.

(٨) النحو الوافي، عباس حسن، ٢ / ٩١.

الموضع السابع: إذا سبقت الفعل إحدى الأدوات الآتية:

أ- لام الابتداء، مثل: ليضرب زيدٌ عمراً.

ب- لام القسم، مثل: واللّه لأكرمنّ الضيف.

ج- قد، مثل: والله قد أكرمْتُ محمداً.

د- سوف، مثل: سوف أكرم عليّاً [1].

الموضع الثامن: لو كان الناصب فعل التعجب، نحو: ما أحسن زيداً! لأنه لا يتصرف في معموله[2].

الموضع التاسع: أن يكون الفعل مسبوقاً بـ"قلّما" كقولك:"قلّما أخرت عمل اليوم إلى الغد"[3].

الموضع العاشر: أن يكون الفعل مسبوقاً بـ"ربما" كقولك:"ربما أهلكت البعوضة الفيل"[4].

الموضع الحادي عشر: كل المواضع التي يمتنع فيها تقديم المفعول على الفاعل هي أيضاً يمتنع فيها تقديم المفعول على الفعل.

٢-وجوب تقديم المفعول به على الفعل:

لبناء الجملة بناءً صحيحاً نحويّاً ودلالياً أوجب النحاة مخالفة الأصل بتقديم المفعول به على الفعل وذلك في عدة مواضع:

الموضع الأول: إذا كان المفعول به مما له الصدارة في الكلام مثل الاستفهام والشرط، فإنهما يجيئان مقدَّمين على الفعل الناصب لهما - وإن كانت رتبة المعمول بعد العامل- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [5]. فأيَّ منقلب منصوب على المصدر بـ"ينقلبون"، لا بـ"سيعلم"، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ [6]، وقال: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ [7]، فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولاً [8]. وإنما الذي أوجب تقديمه هو استحقاقه للصدارة.

---

(١) في بناء الجملة العربية ، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ١٩١.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ١/٣٠٤.

(٣) العناصر الأساسية للمركب الفعلي ، د/ أبو السعود الشاذلي، ٣٠٤.

(٤) السابق ، ٣٠٤.

(٥) سورة الشعراء، آية ٢٢٧.

(٦) سورة القصص، جزء الآية ، ٢٨.

(٧) سورة الإسراء، جزء الآية ١١٠.

(٨) انظر الخصائص، ابن جني ،١/ ٢٩٩ ، ٣٠٠، مغني اللبيب، ابن هشام ،٢/ ٥٨٩، وشرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ١ / ٢٨٤، ٢٨٥.

الموضع الثاني: إذا أضيف لما له الصدارة في الكلام مثل: غُلامَ أيُّهم ضربت؟ وغُلام مَنْ لقيت فأكرمه [1].

الموضع الثالث: إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله نحو قولك: إياك ضربْتُ [2].

الموضع الرابع: أن يقع عاملُه بعد الفاء، وليس له منصوب غيره مُقدم عليها، نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [3]، ونحو:﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [4]،[5]. وإنما وجب تقديم المفعول فيهما حذرًا من أن تلي الفاء أمّا الملفوظة أو المقدرة ففصل بينهما بالمفعول [6].

أمّا إذا كان له منصوب أخر جاز أن تُقدِّم أيهما شئت، وتخلى الآخر بعد عامله، نحو:"أمّا يومَ الجمعة فاضرب زيداً"، وكذا إن سد شرط آخر مسّد شرط"أمّا"، نحو:"أمّا إن لقيتُ زيداً فاضرب خالداً " لم يجب تقديم المنصوب [7].

الموضع الخامس: إذا نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو:" زيداً فاضرب"[8]. فـ"زيداً " هنا منصوب بفعل الأمر الداخل عليه الفاء.

الموضع السادس: إذا كان معمول "كم" الخبرية نحو: كم غلام ملكت، أي :كثيراً من الغلمان ملكت[9].

٣- جواز الأمرين "تقديم المفعول وتأخيره":

أجاز النحاة حرية الرتبة بين الفعل والمفعول به، وذلك في غير مواضع الوجوب السابقة لكلٍّ منهما، فمن ذلك مثلاً: إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل والمفعول به اسماً ظاهراً مثل قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[10]،[11]. فهنا جاز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً، ويجوز في غير القرآن أن نقول: "كذبتم فريقاً، وتقتلون فريقاً".

---

(١) انظر شرح كافية ابن الحاجب، للرضى ، ١ / ٣٠٥، وهمع الهوامع ، السيوطي ، ٢/ ٧.

(٢) المقرب ،ابن عصفور ٥٧، وانظر النحو الوفي ، عباس حسن ٢ /٩٠.

(٣) سورة المدثر ، آية ٢.

(٤) سورة الضحى ، آية ٩.

(٥) أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، ابن هشام. ١١٩/٢.

(٦) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ١ / ٢٨٥.

(٧) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ٣٠٥/١.

(٨) همع الهوامع ، السيوطي ، ٢/ ٨.

(٩) السابق، ٢ / ٨.

(١٠) سورة البقرة، جزء الآية ٨٧.

(١١) انظر أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام ، ٢ / ١١٩.

وكذلك من المواضع التي تبيح فيها اللغة الجواز وحرية الرتبة في الجملة الفعلية ظهور العلامة الإعرابية فنقول:" ضرب زيدٌ عمراً " أو" عمراً ضرب زيد " فهنا حرية في الرتبة مع احتفاظ المفعول المتقدم بوظيفته.

رابعاً: الرتبة بين الفعل ونائب الفاعل:

عندما حُذف الفاعل أخذ ما ينوب عنه أحكامَه كلَّها، ومنها الرتبة مع الفعل، لذلك فهو متأخر دائماً عن عامله- كما وضّحتُ قبل ذلك في الرتبة بين الفعل والفاعل – وكما علّلتُ صحة هذا الكلام، ولكن سوف أذكر نصين من أقوال النحاة يؤكدان هذا الكلام .

١- يقول المبرد:" واعلم أنَّ التقديم والتأخير، والإظهار والإضمار في هذا الباب، مثله في الفاعل يجوز ما جاز في ذلك"[١]. فالمبرد هنا أعطى نائب الفاعل – أو مفعول ما لم يسم فاعله- كل أحكام الفاعل، والمعروف أنه لا يجيز تقديم الفاعل على فعله محتفظاً بوظيفته، فكذلك نائب الفاعل لو تقدم لصار مبتدأ.

٢- أبو حيان الأندلسي: يقول عنه أنه " يجرى مجرى الفاعل في تنزّله منزلة الجزء في نحو: ضربْتُ، وفى امتناع الحذف وفى وجوب تأخره عن العامل" [٢]. فأبو حيان الذي لا يرى وجوب تأخر الفاعل عن فعله، يؤكد وجوب تأخر ما ينوب عنه على فعله فهذان النصان يؤكدان ضرورة تقديم الفعل على " النائب عن الفاعل"، فالرتبة هنا رتبة محفوظة.

خامساً: الرتبة بين الفعل وما ينوب عن الفاعل " عند التعدد":

اختلف النحاة فيما ينوب عن الفاعل إذا اجتمع أكثر من نائب عنه تجوز نيابته، أيُّهم ينوب عن الفاعل، وجاء هذا الاختلاف حول نقاط ثلاث:

١) ما تجوز إنابته في وجود المفعول به:

انقسمت آراء النحاة حول هذه النقطة إلي ثلاثة مذاهب:

الأول: وهو مذهب البصريين – إلاّ الأخفش – أنه إذا وُجِدَ بعد الفعل لما لم يُسمَّ فاعله: مفعول به ومصدر، وجارٌ ومجرور وكذلك الظرف. تعينْ إقامة المفعول به مقام الفاعل؛ فتقول:

---

(١) المقتضب، المبرد ، ٥٣/٤.

(٢) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٢ / ١٨٤.

ضُرِبَ زَيْدٌ ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره، ولا تجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وخرّجوا ما ورد من ذلك علي أنه شاذٌ أو مؤول [١].

أضاف ابن السّراج هنا شرطاً لتحقق ذلك وهو عدم سبق المفعول به بحرف جر، "فإن أدخلت شاغلاً من حروف الإضافة كنت مخيراً بين هذه الأشياء وبينه"[٢].

الثاني: – وهو مذهب الكوفيين – أنه يجوز إقامة غيره وهو موجودٌ تقدَّم أو تأخر، فتقول "ضُرِب ضربٌ شديدٌ زيداً، وضرب زيداً ضربٌ شديدٌ، وكذلك في الباقي واستدلوا على ذلك بقراءة أبي جعفر، ﴿لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [٣].وقول الشاعر [٤]:

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلاّ سَيِّدا ولا شَفَى ذَا الْغَيِّ إلا ذُو هُدَى [٥].

الثالث: –وهو مذهب الأخفش – أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل منهم فتقول: ضُرِبَ في الدار زيد، وضُرِبَ في الدار زيدا، و إن لم يتقدم –غير المفعول به – تعين إقامة المفعول به، نحو " ضُرِبَ زَيْدٌ في الدار " فلا يجوز " ضرب زيداً في الدار " [٦].

وهذا الرأي هو الأقرب إلى الصواب لأنه يتوسط بين الرأيين السابقين، و شاهد الكوفيين السابق شاهد على صحة هذا الرأي.

٢- ما تجوز إنابته إذا لم يوجد المفعول به.

إذا لم يوجد المفعول به في الجملة عند بناء الفعل فيها المجهول فأنت فيها بالخيار في إقامة ما شئت من – المصدر، أو الظرف بنوعيه، أو المجرور بحرف الجر– وذلك على النحو الآتي:

أ) إقامة المصدر نائباً عن الفاعل وهو اختيار ابن عصفور.

ب) إقامة المجرور نائباً عن الفاعل، وهو اختيار الأخفش وتبعه ابن معط.

ج) إقامة ظرف المكان نائباً عن الفاعل، وهو اختيار أبي حيان الأندلسي[٧].

٣- ما تجوز إنابته إذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول به واحد:

إذا تعدى الفعل إلى أكثر من مفعول به ، فعند بنائه للمجهول يكون واحداً من ثلاثة:

---

(١) انظر شرح ابن عقيل،١/ ٣٩٩ ، شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام ، ٢٥٤

(٢) الأصول، ابن السراج ، ٢٠٢/١.

(٣) سورة الجاثية ، آية رقم ١٤.

(٤) رؤبة بن العجاج.

(٥) شرح ابن عقيل، ٣٩٩/١.

(٦) السابق ، ١/ ٤٠٠.

(٧) انظر ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي ، ٢ / ١٩٤.

الأول: ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو:" أعطى وسأل وكسا" فتقول مثلاً: "كسوْتُ الفقيرَ ثوباً، فإذا بنيته للمجهول قلت: كُسِيَ الفقِيرُ ثوباً. بإنابة المفعول الأول عن الفاعل. ويجوز إنابة المفعول الثاني بشرط أمن اللبس، فتقول في المثال السابق: كُسِي الفقيرَ ثوبٌ، فثوب نائب الفاعل وقد كان مفعولاً ثانياً [1].فالشرط هنا لتقييد الرتبة بينهما في الإنابة هو اللبس فإن أمن اللبس جاز تقديم أحدهما وإنابته عن الفاعل، "وإذا خيف اللبس وجب إنابة المفعول الأول نحو قولك: "أعطيَتُ زيداً عمراً " فتقول إذا بنيته للمجهول: "أعطى زيدٌ عمراً" فالآخذ هو زيد والمأخوذ هو عمرو ولو أنبت المفعول الثاني لا نقلب المعنى وصار الآخذ هو عمرو، والمأخوذ هو زيد" [2].

الثاني: ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر في باب " ظن وأخواتها" نحو قولك: ظننت زيداً مسافراً فإذا بني للمجهول قلت: ظُن زيد مسافراً فينوب المفعول الأول عن الفاعل بعد حذفه، ويظل المفعول الثاني على نصبه. ويجوز إنابة المفعول الثاني ونصب المفعول الأول عند أمن اللبس – أيضاً – وبشرط ألا يكون المفعول الثاني جملة، كقولك في المثال السابق:" ظُنّ زيداً مسافرٌ" فنائب الفاعل هنا هو مسافر[3].

ويمكن القول هنا أن المفعول الأول تجب إنابته في المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر،وإنابة الثاني تجب في المواضع التي يجب فيها تأخير المبتدأ وتقديم الخبر[4].

الثالث: ما ينصب ثلاثة مفاعيل من باب " أعلم وأرى" والمشهور في هذا الباب إنابة المفعول الأول لأنه المفعول حقيقة، أما الثاني والثالث فإطلاق المفعولية عليهما مجاز لأن أصلهما المبتدأ والخبر... وربما جازت إنابة المفعول الثاني عند أمن اللبس، وأقل من هذا إنابة المفعول الثالث، كقولك: أُعلم زيداً فرسَك مسرجٌ، فنائب الفاعل "مسرجٌ" وقد كان المفعول الثالث في الأصل[5].

هذه بعض أقوال النحاة عن الرتبة في الجملة الفعلية بين مكوناتها الأساسية (الفعل + المرفوع + المفعول به) ذكرتها موضحاً اختلافات النحاة فيها وترجيح ما أراه موافقاً لطبيعة اللغة، ومبعدًا عن اللبس في الكلام.

---

(1) في علم النحو ، د / أمين السيد ،1/ 283.

(2) السابق ،1/ 283.

(3) السابق 1/283.

(4) انظر مثلاً شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام162 ، وشرح كافية ابن الحاجب ، للرضى ، 1 / 229– 235.

(5) في علم النحو ، د / أمين السيد،1/ 284، دار المعارف، مصر.

المبحث الثاني

" الرتبة بين الفعل والعناصر غير الإسنادية في الجملة الفعلية "

أولاً: الرتبة بين الفعل والمفعول المطلق:

الأصل في المفعول المطلق أن يكون موقعه بعد الفعل، وذلك إذا كان الفعل منطوقاً في بناء الجملة، لأن المفعول المطلق يتوصل به إلى أحد أمور ثلاثة:

أحدها: توكيد الفعل ويسمي المبهم، وهو يساوي معنى عامله من غير زيادة، كقمت قياماً، وجلست جلوساً، وهو لمجرد التأكيد.

الثاني: بيان نوع الفعل، مثل قوله تعالى﴿وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾[1]، و﴿ظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾[2].

الثالث: بيان عدد مرات حدوث الفعل مثل:" ضربت ضربتين وضربات" ويثنى ويجمع بلا خلاف [3].

وهذا الذي ذكره أستاذنا الدكتور "محمد حماسة" مخالفٌ لما أجازه ابن عصفور في المصادر وظروف الزمان، حيث يجوز عنده" تقديمهما على العامل كائناً ما كان" [4]. ولكنه يمنع تقديمهما إذا كان العامل فيهما" اسماً موصولاً أو فعلاً غير متصرف، أو يكون المصدر ضميراً متصلاً. وإن جعل العامل صلة الموصول أو صفة لموصوف، أو دخلت عليه أداة من أدوات الصدور... لم يجز تقديمها على الموصول، ولا على الموصوف ولا على شيء من تلك الأدوات، وأما تقديمها على العامل وحده فجائزٌ، إلا أن يكون الموصول الألف واللام، أو حرفاً ناصباً، فإنه لا يجوز إذ ذاك على العامل وحده" [5].

فابن عصفور يجيز حرية الرتبة مع الفعل المتصرف وهو أيضاً ما قاله الزجاجي وابن هشام في شرحه للجمل حيث أجازا" ضربْتُ عمراً ضرباً، وضربْتُ ضرباً عمراً، وضرباً ضربْتُ عمراً " [6].

ثانياً: الرتبة بين الفعل والمفعول فيه "الظرف":

من خلال كلام ابن عصفور السابق عن المصدر وظرف الزمان، اتضح أنه يجوز تقديم الظرف على عامله الفعل المتصرف، أما الفعل غير المتصرف أو العامل المعنوي فإنه لا يجوز ذلك، وأوضح أستاذنا الدكتور "محمد حماسة"أنه نظراً لقوة ارتباط الظرف بالفعل

---

(1) سورة الإسراء ، جزء الآية ٤.

(2) سورة الفتح ، جزء الآية ١٢.

(3) انظر في بناء الجملة العربية، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ١٩٤،١٩٥.

(4) المقرب، ابن عصفور ، ١٧٢.

(5) السابق ، ١٧٢، ١٧٣.

(6) انظر الجمل في النحو ، الزجاجي ، ٢٣٣، تحقيق د/ على توفيق الحمد ، وانظر شرح جمل الزجاجي ، لابن هشام، ١٣٠.

فإنه لا يشترط له موقع معين، فيأتي معه سابقاً أو لاحقاً" [١] وأوضح أن النحاة عبروا عن ذلك " بأنه يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما" [٢] ويوضح أستاذنا أنه " قد أتاحت حرية موقع الظرف مع الفعل غني في تعدد صور الجملة الفعلية مكّن من استغلاله في تنوع التعبير ودلالته" [٣].

ثالثاً: الرتبة بين الفعل والمفعول لأجله:

أجاز النحاة " تقديم المفعول له على الفعل الناصبه ، نحو قولك: طمعاً في برك زرتك، ورغبةً في صلتك قصدتك" [٤]. ومنعه ثعلب وطائفة وردَّ بالسماع ... وقال [٥]:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ[٦]

والتقديم هنا في هذا البيت يكون" لغرض بلاغي يقتضيه هذا التقديم" [٧].وأوضح الأستاذ عباس حسن أنه يجوز تقديمه على عامله،وهو منصوب أو مجرور[٨]. فالمستخلص هنا من كلام النحاة جواز ذلك.

رابعاً: الرتبة بين الفعل والمفعول معه:

منع النحاة تقديم المفعول معه على الفعل " فلا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل كما يجوز في غيره من المفعولين"[٩]. ففي مثل:"استوى الماء و الخشبة،لا تقول:والخشبةَ استوى الماءِ، وتعليل ذلك أنَّ الواو أصلها أن تكون للعطف وحق المعطوف أن يكون بعد المعطوف عليه" [١٠]. ولقد أجاز ذلك الرضى فهو لا يرى منعاً من تقدم المفعول معه على العامل وذلك إذا تأخر عن المصاحب، وتعليله بجواز ذلك مع واو العطف الذي هو الأصل مثل:" زيداً وعمراً لقيت" [١١].والواضح أن هذا الكلام الذي ذكره الرضي غير صحيح وذلك لأنه يجوز في الأصول ما لا يجوز في الفروع [١٢].كما أوضح ذلك ابن عصفور.

---

(١) في بناء الجملة العربية ، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ٢٠٣.

(٢) السابق ، ٢٠٣.

(٣) السابق ، ٢٠٣.

(٤) الخصائص ، ابن جني، ٢/ ٣٨٥، وانظر كتاب أسرار العربية ، الأنباري ، ١٨٩.

(٥) صدر بيت وعجزه " وَلَا لَعِبًا مِنِّى وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ " للكميت بن زيد.

(٦) انظر همع الهوامع، السيوطي ، ٢ / ١٠١.

(٧) التركيب النحوى وشواهده القرآنية ، د/ محمد أبو الفتوح شريف، ١٤١/٢.

(٨) انظر النحو الوافي ، عباس حسن ، ٢٤١/٢.

(٩) شرح المفصل، لابن يعيش ، ٤٨/٢، وانظر المقرب ، ابن عصفور ، ١٧٦.

(١٠) الأصول ابن السراج ٢١١/١، وانظر الخصائص،ابن جني ، ٢/ ٣٨٥

(١١) شرح كافية ابن الحاجب، للرضى ، ٢ / ٤٥.

(١٢) انظر المقرب ،ابن عصفور ، ١٧٦.

مسألة: الرتبة بين المفعول معه والمصاحب:

منع جمهور النحاة تقديم المفعول معه على الفاعل فلا يقال: "جاء والطيالسة البردُ" ، فلم يجيزوا توسيطه بين الفعل والفاعل " وإن كان ذلك جائزاً في المعطوف بالواو، لأنَّ الفروع لا يتصرف فيها كما يتصرف في الأصول" [١]. ولكن ابن جني أجاز ذلك فيجوز عنده " جاء والطيالسةَ البردُ"، كما تقول " ضربتُ وزيداً عمراً "، قال:

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غِيبَةً ونَميمةً ثلاثُ خِصالٍ لَسْتَ عَنْها بِمرعوِ[٢].

أوضح ابن مالك أن هذا البيت لا حجة فيه وتعليله لذلك بأنه يجوز جعل الواو فيه عاطفة قدمت هي و معطوفها، وهو ظاهر في هذا البيت [٣].

ويؤكد ابن عقيل أن الصحيح منع تقديم المفعول معه على مصاحبه، خلافاً لرأى ابن جني[٤]. والصواب ما قاله الجمهور لجواز العطف بالواو في هذا البيت مما يضعف الاستشهاد به.

خامساً: الرتبة بين الحال وعاملها:

الأصل في اللغة العربية أن يتقدم العامل على الحال فرتبة الحال هي التأخير؛ وذلك لكونها من مكملات الجملة، ولكن هذا الأصل قد يطرأ عليه ما يخالفه فتتقدم الحال على عاملها على سبيل الوجوب، أو الجواز وذلك حسب التفصيل الآتي:

١) وجوب تأخير الحال عن عاملها:

حدّد النحاة عدة مواضع للحال يجب فيها التأخر عن عاملها وهي:

الموضع الأول: إذا كان العامل غير فعل جار ومجرور، ظرف، حروف التمني والتشبيه- فلا يجوز تقديم الحال عليه. وذلك" لأن فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل ، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل" [٥].

يخالف ابن الحاجب سيبويه في جواز التقديم مع الظرف، وكذلك المجرور في الأصح[٦].وأوضح الرضي أن الأخفش أجاز ذلك" بشرط تقدم المبتدأ على الحال، نحو:" زيدٌ قائماً في الدار". وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف، حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر، في نحو: في الدار زيدٌ... فأما مع تأخر المبتدأ، فإنه وافق سيبويه في المنع، فلا

---

(١) السابق ، ١٧٦.

(٢) الخصائص، ابن جنى ، ٢ / ٣٨٥.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، ٢ / ٦٩٨، وشرح الألفية، لابن الناظم ، ٢٨١.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ، ١ / ٤٦٥.

(٥) الكتاب ، سيبويه ، ٢ / ١٢٤، وانظر المقتضب، المبرد ،٤/ ١٧٠، ١٧١، ٣٠٠.

(٦) انظر شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ٢ / ٦٣.

يجوز"قائماً زيدٌ في الدار" ولا "قائماً في الدار زيدٌ"اتفاقاً [1]. وأجاز "ابن عصفور" ما قاله الأخفش، في الظرف فأجاز: زيدٌ يوم الجمعة في الدار، بدليل قوله[2]:

تركْتِ بِنَا لُوحاً ولو شئْت جَادَنا بَعِيْدَ الْكَرَى ثلجٌ بكَرْمَانَ نَاصِحُ •

فأعمل في "بعيد الكرى"، " ثلجا"،بما فيه من معني الفعل، وقدّمه عليه .وكأنه قال:بعيد الكرى باردًا، أي: ثغر بارد[3]. ووصفه ابن عقيل بالندرة [4].

الموضع الثاني: إذا كان العامل فعلاً غير متصرف كفعل التعجب، نحو قولك: ما أحسن علياً ناجحاً"ناجحاً"، حال من علىّ، ولا يجوز تقديمها على فعل التعجب لأنه فعل جامد لا يتصرف في ذاته، فلا يتصرف في معموله[5].

الموضع الثالث: إذا كان الحال جملة مصدرة بالواو، لم يتقدم على عامله، فلا يقال: والشمس طالعةٌ جئتكَ، مراعاة لأصل الواو، وهو العطف[6].

الموضع الرابع: إذا كان الناصب للحال"مصدراً، لتقديره ، بـــ"أن" الموصولة، وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول، وكذا إذا كان العامل صلة للألف واللام، أو لحرف مصدري، كـــ"ما" و " أن" لأن تقدم الحال إذن على هذه الموصولات؛ لا يجوز،وتقدمها على صلاتها متأخرة عن الموصولات أيضاً غير جائز" [7]– وذلك لعدم الفصل بين الحرف المصدري وأل الموصولة، وبين صلتيهما– ويوضح أنه لا يجوز أن تقول: " أعجبني مجردة الضارب هنداً ولا: أن ضرب زيد هنداً، ولا: ما مجردة ضرب زيد هنداً وأما في سائر الموصولات، نحو: "الذي راكباً جاء زيد" فإنه يجوز الفصل اتفاقاً " [8].

الموضع الخامس: إذا كان الناصب للحال صفة لا تشبه الفعل المتصرف " كأفعل التفضيل" نحو قولك: زيد أحسن من على ضاحكاً. "ضاحكاً " حال من " على" ولا يجوز تقديمها على العامل فيها وهو " أحسن" لأنه لا يثني ولا يجمع، ولا يؤنث، فلما لم يتصرف في ذاته لم يتصرف في معموله [9].

---

(1) السابق، ٢/ ٦٣.

(2) جرير بن عطيه، ديوانه ، ١٢٢، شرح د/ يوسف عيد.

(3) المقرب، ابن عصفور، ١٧٤.

(4) انظر شرح ابن عقيل ، ١ / ٥١٤.

(5) انظر شرح الكافية الشافية، ابن مالك ، ٢ / ٧٥٢.

(6) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضى، ١ / ٦٤.

(7) السابق، ٢، ٦٥.

(8) السابق ، ٢ / ٦٥.

(9) في علم النحو ، د / أمين السيد ،١/ ٣٢٨.

مسألة:" إذا فضل شئ في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى ":

يستثني من الموضع السابق هذه المسألة وذلك لأن أفعل التفضيل يعمل في حالين: " إحداهما متقدمة عليه، والأخرى متأخرة عنه، وذلك نحو: زيدٌ قائماً أحسن منه قاعداً و" زيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو معاناً" فـ" قائماً ، ومفرداً" . منصوبان بأحسن و أنفع، وهما حالان، وكذا قاعداً، ومعانا وهذا مذهب الجمهور.

وزعم السيرافي أنهما خبران منصوبان بكان المحذوفة، والتقدير: زيدٌ إذا كان قائماً أحسن منه إذا كان قاعداً ، زيدٌ إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان معاناً [1]. ثم يوضح السيرافي أنه" لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل، ولا تأخيرهما عنه، فلا تقول:زيدٌ قائماً وقاعداً أحسن منه"، ولا تقول: زيد أحسن منه قائماً وقاعداً" [2].

وهذا الرأي- رأي السيرافي- فيه ضعف لتأويله لكان المحذوفة، والأفضل أن يؤخذ برأي الجمهور في هذه المسألة، لموافقته لطبيعة اللغة، ولأنه "ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل" وكذلك لتأكيد ابن مالك لكلام جمهور النحاة أن أفعل التفضيل قائم مقام فعلين، فإن قولك: زيدٌ اليوم أفضل منه غداً ، بمنزلة قولك: زيدٌ يزيد فضله اليوم على فضله غداً " [3].

٢) وجوب تقديم الحال على عاملها:

يجب أن تتقدم الحال على عاملها " إذا كانت لها الصدارة، نحو: كيف أنقذت الغريق، فكلمة كيف " اسم -على الأرجح- مبني على الفتح في محل نصب حال" [4].وكقوله تعالى : ﴿قال أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللهُ بَعدَ مَوتِهَا﴾[5]،[6]. وذلك لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام.

٣) جواز تقديم الحال على عاملها:

يجوز تقديم الحال على عاملها فنقول : جاء زيد قائماً ، وجاء قائماً زيد ، وقائماً جاء زيد كل ذلك جائز لتصرف الفعل، وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه

([1]) شرح ابن عقيل ، ١ / ٥١٥.

([2]) السابق ، ١ / ٥١٥ ، وانظر شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ، ١ / ٣٨٣ ، ٣٨٤.

([3]) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ٢ / ٧٥٤.

([4]) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٣٨٤.

([5]) سورة البقرة ، جزء الآية ٢٥٩.

([6]) انظر التركيب النحوي وشواهده القرآنية ، د/ محمد أبو الفتوح شريف، ٢ / ٢١٧.

إذا كان عاملاً فيها فتقول : زيدٌ ضارب عمراً قائماً ، وقائماً زيد ضارب عمراً ، وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل حكم الجميع شئ واحد. [١].

ومنع ذلك الفراء وذهب إلى أنه" لا يجوز تقديم الحال علي العامل سواء كان العامل فيه فعلاً أو معني فعل، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يتقدم المضمر على المظهر، فإنه إذا قال:"راكباً جاء زيد" ففي " راكب " ضمير "زيد"، وقد تقدم عليه، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز" [٢].

ورد أبو بكر الأنباري على ذلك بأنه ليس بشيء؛ " لأن راكباً وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في المعني والتقدير، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز التقديم، قال الله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ [٣] فالهاء في " نفسه" عائدة إلى " موسى " إلا أنه لما كان في تقدير التقديم، والهاء في تقدير التأخير جاز التقديم، وهذا كثير في كلامهم، فكذلك ههنا" [٤]. وهذا الذي ذكره الأنباري هو الأصل، وذلك لأن رتبة العامل مقدمة فهو الأصل، والحال إنما هي مكمل لمعني الجملة، فإن تقدم كان حقه التأخير.

مسألة: إذا كان العامل مصدراً بلام الابتداء، أو لام القسيم:

أوضح الرضى أن الحال في هذه المسألة يجوز تقديمها على العامل، وذلك" بأن تؤخره عن اللامين، نحو: إن زيداً لراكباً سائرٌ، والله لراكباً أسير، كقوله تعالى:﴿ لإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [٥] وتقديمه على اللامين لا يجوز، لأن لهما صدر الكلام"[٦].

أوضح الأستاذ/ يوسف الشيخ محمد البقاعي في تحقيقه لشرح ابن عقيل أن هذين الموضعين من المواضع التي يجب تأخير الحال فيها على عاملها، ولو كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل، فمثال المقترن بلام الابتداء نحو: إني لأزورك مسروراً بزيارتك، ومثال المقترن بلام القسم نحو: لأصومَنّ معتكفاً ، ولأصبرنّ محتسباً [٧].

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ، ٢ / ٥٧. وانظر شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي، ٢ / ٦٥.

(٢) كتاب أسرار العربية ، الأنباري ، ١٩٢.

(٣) سورة طه، الآية ، ٦٧.

(٤) كتاب أسرار العربية ، الأنباري ، ١٩٢.

(٥) سورة آل عمران، جزء الآية ، ١٥٨.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي ، ٢ / ٦٥.

(٧) وانظر شرح ابن عقيل ، هامش ١، ١ / ٥١٣.

obeikandi.com

الرتبة بين الحال وصاحبها:

الأصل في بناء الجملة الفعلية أن تتأخر الحال عن صاحبها، وذلك لكونها مبينة لهيئته ولكن هناك ما يخالف هذا الأصل وتتقدم الحال على صاحبها وتصبح الجملة في الصور الآتية: (العامل + صاحب الحال + الحال) أو (العامل + الحال+ صاحب الحال) أو (الحال+ العامل+ صاحب الحال) وكلها صور أجازتها اللغة.

١ – وجوب تقديم صاحب الحال وتأخير الحال:

حدد النحاة عدة مواضع يجب فيها تأخير الحال عن صاحبها هي:

الموضع الأول: كون الحال محصورة [١]، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾[٢]، وإنما قام زيدٌ مسرعاً [٣]، فلا يصح تقديم الحال وحدها، لأن تقديمها يفسد سلامة التركيب، ويزيل الحصر والغرض البلاغي منه [٤].

الموضع الثاني: أن يكون صاحبها مجروراً بالإضافة، نحو: عرفت قيام زيد مسرعاً، وهذا شارب السويق ملتوتاً [٥]، وتعليل عدم تقديم الحال على صاحبها هنا"، لئلا يلتزم الفصل بين المضاف، والمضاف إليه، ولا قبله لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول، كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف" [٦].

وأوضح ابن مالك أنه " إن كانت الإضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف إليه، نحو: هذا شارب ملتوتاً السويق، بالخفض لأن الإضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وإن كانت محضة لم يجز بإجماع" [٧].

مسألة: هل يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ؟

المقصود بالحرف هنا حرف الجر الأصلي، أما حرف الجر الزائد فإنه" يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقاً" [٨].ولقد اختلف النحاة هل يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الأصلي قياساً على المجرور بالإضافة؟

---

(١) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك، ٢ / ٧٤١.

(٢) سورة الأنعام ، آية ٤٨ ،والكهف٥٦، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، ١٤٧، محمد فؤاد عبد الباقي.

(٣) شرح الألفية ،لابن الناظم ، ٣٢٢.

(٤) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٢ / ٣٧٨.

(٥).شرح الألفية، لابن الناظم ، ٣٢٢.

(٦) السابق ، ٣٢٢.

(٧) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ٣٨٠/١.

(٨) السابق ،٣٨٠/١.

المذهب الأول: مَنْعُ ذلك وعلى رأسهم " سيبويه، والمبرد" الذي يقرر في " مررت راكباً بزيد" إذا كان راكباً لك. فإن أردت أن يكون لزيد لم يجز؛ لأن العامل الباء فالمبرد هنا لا يجيز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الأصلي[١].

ورفض ابن السّراج ذلك معلّقاً على المثال السابق بأنه" لما كان الفعل لا يصل إلى زيد إلا بحرف جر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر الحرف" [٢]. وهذا المنع هو ما عليه أكثر نحاة البصرة وتعليلهم هو نفسه تعليل المبرد وابن السّراج[٣] .

المذهب الثاني: وهو منقول عن ابن كيسان، وأبي عليّ، وابن برهان؛ الجواز [٤]، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [٥]. وذلك على أن " كافة" حال من الناس المجرورة بحرف الجر. وأيد ابن مالك هذا الكلام معللاً ذلك بأن "المجرور بحرف مفعول به في المعني. فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به، وقد جاء ذلك مسموعاً في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم• فمن ذلك ما أنشده يعقوب [٦]:

فَإِنْ تَكُ أَزْوَادٌ أُصِبْنَ ونِسوةٌ فَلَنْ تَذْهَبُوا فَرَغاً بِقَتْلِ حِبَالِ•

أراد: فلن تذهبوا بقتل حبال فرغاً. أي: هدراً" [٧] .ومن شواهده أيضاً قول الشاعر [٨]:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمَان صَادِياً إلىَّ حَبِيباً إِنَّها لِحَبِيبُ •

أراد: لئن كان برد الماء حبيباً إليّ هيمان صادياً [٩]. فالشاهد هنا تقديم " هيمان/صاديا" وهما حالان من " الياء " المجرورة محلاً بحرف الجر " إلى" .

وأيد أبو حيان الأندلسي هذا الرأي، وذلك لكثرة وروده في القرآن الكريم وشواهد العرب [١٠]. وعلل الرضي الجواز هنا دون الإضافة لأن" الفرق بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر معد للفعل كالهمزة، والتضعيف، فكأنه من تمام الفعل، وبعض حروفه، فإذا قلت: ذهبت راكبة بهند، فكأنك قلت: أذهبت راكبةً هنداً " [١١] . وهذا الرأي هو الأقرب إلى الصواب

---

(١) المقتضب ،المبرد ، ٤/١٧١، وانظر ٤/٣٠٠.

(٢) الأصول ، ابن السراج ، ١/٢١٤، ٢١٥.

(٣) انظر شرح المفصل، لابن يعيش ، ٢ / ٥٩ ، وشرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ٢ / ٦٧.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ٢ / ٦٧.

(٥) سورة سبأ/الآية رقم ٢٨.

(٦) يقول المحقق : لعله يقصد يعقوب ابن إسحاق أبو يوسف المعروف بابن السكيت ٢٤٣هـ. أنشده في إصلاح المنطق، هامش ، ٢/٧٤٥ وهو لطلحة بن خويلد الأسدي وقيل للمتنبي .

(٧) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ٢ / ٧٤٥.

(٨) قيل لعروة بن حذام العذري ، وقيل لكثير عزة.

(٩) شرح الألفية، لابن الناظم ، ٣٢٤.

(١٠) انظر اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ،د/ بن ناصر البدر ، ١٢٨، ١٢٩.

(١١) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ٢ / ٦٧.

لكثـــرة ورود الـــشواهد المؤكدة لذلك من القرآن الكريم والشواهد الشعرية التي يصعب تأويلها جميعاً .

والـــذي يـــؤكد هـــذا الكلام أن الكوفيين:" أجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف إن كان مضمراً كمررت ضاحكةً بك، أو اسمين أحدهما مجرور بحرف نحو: مررت مـــسرعين بـــزيد وعمـــرو أو كـــان الحال فعلاً نحو: مررت تضحك بهند ومنعوه إذا لم يكن كـــذلك" [١]. فالاتفاق مع الكوفيين في جواز التقديم للحال على صاحبها المجرور، والاختلاف معهـــم فـــي صاحب الحال وأري أن الاسم الظاهر يقاس على صاحب الحال عندهم ولا داعي للتفرقة بينهما.

وكـــذلك مـــا أوضحه ابن مالك من جواز تقديم حال المجرور عليه، وعلى العامل في قول الشاعر [٢]:

غَافِلاً يَعْرِضُ الْمَنِيةُ لِلمر ء فَيُدْعَى ولاتَ حِينَ إِبَاءِ [٣]

صاحب الحال المرفوع أو المنصوب:

الـــرتبة بيـــنه وبـــين الحال جائزة باتفاق نحاة البصرة فأجازوا " جاء ضاحكاً زيدٌ "، وضـــربْتُ مجـــردةً هـــنداً " [٤]. أمـــا الكوفيون فمنعوا ذلك وأولوه تأويلات ضعيفة مثل كون الإضـــمار قبل الذكر، وذلك مردود بكون الحال متأخراً عن عامله وعن صاحبه، فلا حجة لهم في ذلك[٥] .

الموضع الثالث : زاد بعض النحاة مواضع أخرى يمتنع فيها تقديم الحال على صاحبها منها:

أن يكون صاحبها منصوباً بالحرف الناسخ: " كأن " أو " ليت" أو " لعل " أو بفعل التعجب، أو بـــصلة الحرف المصدري في نحو: أعجبني أن ساعدْتَ الفقيرةَ عاجزةً ، أو أن يكون ضميراً متصلاً بصلة "آل" نحو: الود أنت المستحقه صافياً "[٦].

٢) وجوب تقديم الحال على صاحبها:

مع كون هذا مخالفاً لطبيعة اللغة و لتركيب الجملة الفعلية، إلا أن اللغة العربية والنحاة أوجبوا ذلك في موضعين:

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري، ١ / ٣٧٨.

(٢) لم يعرف قائله.

(٣) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٧٤٦/٢.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ، ١ / ٥٠٩، وشرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ١ / ٣٧٨.

(٥) انظر تفصيل المسألة في شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي، ٢ / ٦٦، ٦٧.

(٦) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٢ / ٣٨٠.

obeikandl.com

الموضـــع الأول: إذ كـــان صاحبها بعد" إلاّ" أو معناها، نحو:" ما جاءني راكباً إلازيدٌ"، و" إنما جاء راكباً زيدٌ ". وتعليله في ذلك حتى لا يتغير الحصر وينعكس [١].

الموضع الثاني: إذا اشتمل صاحبها على ضمير ما اشتملت عليه بإضافة نحو: حلَّ ضيفَ زيد صَاحبه، ونحو: جاء زائراً هنداً أخوها، وبغير إضافة نحو: سار منقاداً لعمرو طالبُه [٢].

وأضـــاف د/ محمـــد أبو الفتوح شريف[٣]. موضعاً ثالثاً ، إذا كانت الحال من الألفاظ التـــي تستحق الصدارة وذلك كأسماء الاستفهام، كقوله تعالى:﴿ قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾[٤]. فالحال هنا تقدمت على عاملها وصاحبها معاً.

٣) جواز تقديم الحال وتأخيرها عن صاحبها:

١- إذا كان صاحب الحال نكرة جاز أن تتقدم عليه، وذلك لأنَّها لو أخرت عليه لأُعربت صفة ففـــي مـــثل:" هـــذا قائمـــاً رجلٌ ، وفيها قائماً رجلٌ " لا يصح إعرابها صفة تقدمت على الموصـــوف فلـــذلك نصبت الصفة وأعربت حالاً تقدم على صاحبه واستشهد سيبويه على ذلك بقول ذي الرمة:

وتَحْتَ الْعَوالِي في القَنَا مستظِلةً ظِباءٌ أعارتْها العُيونَ الجآذرُ[٥].

حيث قدم الحال هنا " مستظلة" على صاحبها النكرة " ظباء" والمسوغ لذلك امتناع تقديم الصفة على موصوفها.

٢) يجوز التقديم والتأخير بين الحال وصاحبها في غير حالتي الوجوب السالفتين نحو: " دخل الصديقُ مبتسماً " أو " دخل مبتسماً الصديقُ" [٦].

* رأى خاص للأستاذ الدكتور/ إبراهيم أنيس:

لا يـــرى الـــنحاة غضاضة من تقديم الحال أو تأخيرها في غير هذين الأسلوبين-كونها محـــصورة ، وكـــون صـــاحب الحـــال مضافاً إليه- بل يفهم من كلامهم أنَّ أي تركيب من التراكيب الآتية جائز ولا غبار عليه.

١) جاء زيدٌ راكباً، جاء راكباً زيدٌ، راكباً جاء زيد.

٢) أنت ظريفٌ غاضباً، أنت غاضباً ظريفٌ، غاضباً أنت ظريفٌ.

---

(١) انظر شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ٢ / ٦٩.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ، لابن مالك، ٢ / ٧٤٣، وشرح الألفية ، لابن الناظم ، ٣٢٢.

(٣) انظر التركيب النحوي وشواهده القرآنية ، د/ محمد أبو الفتوح شريف ، ٢ / ٢٢٠ ، ٢٢١.

(٤) سورة البقرة ، جزء الآية ، ٢٥٩.

(٥) انظر الكتاب ، سيبويه، ، ١٢٢/٢، ١٢٣، والجمل في النحو، الجرجاني، ٤٥.

(٦) انظر النحو الوافي ، عباس حسن، ٢ / ٣٨٠.

٣) شرب زيد الماء صافياً، شرب زيد صافياً الماء، شرب صافياً زيدٌ الماء، صافياً شرب زيد الماء[١] .

ولعمري تلك هي الفوضى التي لا تقبل لغة من اللغات ، فضلاً عن لغة منظمة دقيقة النظام كلغتنا العربية. ويؤكد أستاذنا كلامه بقوله:" أليس يكون من المصادفة الغريبة أن نستقرى جميع الحالات المفردة في القرآن الكريم فلا نرى بينها مثلاً واحداً يؤيد ما يزعمه النحاة، وها نحن أولاً نسوق بعضاً مما استقريناه﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلامٍ آمِنِينَ ﴾ [٢]، ﴿وَمَن يَأْتِهِ مُؤْمِناً قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ﴾ [٣]، ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى ﴾ [٤]... وغير ذلك من آيات القرآن الكريم التي التزم فيها جميعاً تأخير الحال عن صاحبها وعاملها معاً" [٥].

١) أستاذنا له الحق في كلامه، ولكن واقع اللغة نفسها يُقر هذا ، فالحال كغيرها من مكونات الجملة الفعلية لها مواضع يجب أن تتقدم فيها على عاملها- أي تتصدر الجملة- ككونها اسماً له الصدارة في الكلام، وكذلك لها مواضع يجب أن تتقدم فيها على صاحبها، كالحصر الذي أقره أستاذنا مع الحال ولم يقره هنا مع صاحبها.

٢) المؤكد أن كثرة الشواهد الشعرية تقوى آراء النحاة بجواز ذلك، لأنهم في استشهادهم يعتمدون على الشعر والقرآن الكريم معاً، والشواهد الشعرية والقرآنية أيضاً دليل على تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها.

٣) إن التقديم والتأخير في اللغة أساسه السعة، ولا يؤثر على قوتها وصحة تراكيبها ، وهذا عكس ما وصفه أستاذنا أنه يؤدي إلى الفوضى في اللغة.

سادسا: الرتبة بين التمييز وعامله:

اختلف النحاة في جواز تقديم التمييز على عامله، أو عدم جواز ذلك، على رأيين:

الرأي الأول: يمنع تقديم التمييز مطلقاً سواء أكان عامله متصرفاً أو غير متصرف وهذا مذهب سيبويه[٦]، ووافقه ابن السراج الذي ذكر أن هذا مذهب الكوفيين [٧]، وابن جني الذي جعل هذا مما يقبح تقديمه [٨]، والزمخشري [٩]، ووافقه ابن يعيش في شرحه

---

(١) انظر من أسرار العربية ، د / إبراهيم أنيس ، ٣٣٤.

(٢) سورة الحجر ، الآية، ٤٦.

(٣) سورة طه، جزء الآية ٧٥.

(٤) سورة آل عمران ، جزء الآية ٣٦.

(٥) من أسرار العربية ، د/ إبراهيم أنيس، ٣٣٥.

(٦) انظر الكتاب ، سيبويه ،١/ ٢٠٤، ٢٠٥.

(٧) انظر الأصول، ابن السراج ١ / ٢٢٣، ٢٢٤، ٢/ ٢٢٩.

(٨) انظر الخصائص ، ابن جني ، ٢ / ٣٨٦، ٣٨٧.

(٩) انظر المفصل ، الزمخشري، ٦٦.

لكـتابه [1]، وأبو البركات الأنباري [2]، وابن عصفور [3]، وهو الأصح عند ابن الحاجب [4]، وجعلـه ابـن الـناظم في الشعر مستباح للضرورة [5]. وأوضح ابن جني تعليل رفضهم هذا بـأن ممـا يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصبه فعلاً متصرفاً، فلا نجيز شحماً تفقأت، ولا عرقاً تصببت، فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل [6]:

أَتَهْجر لَيْلَى للفراق حبيبها وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفُراقِ تَطَيبُ .

فتقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضاً:

وَمَا كَانَ نَفْسِي بالفِراقِ تطِيب.

فـرواية برواية، والقياس من بعدها حاكم. وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعني؛ ألا ترى أن أصل الكلام تصبب عرقي، وتفقأ شحمي، ثم نقل الفعل، فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل فـي الأصـل مميزاً، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز، إذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل [7].

ويفـرق ابن جنيّ بين الجواز في الحال وعدمه في التمييز بأن" الحال لم تكن في الأصل هـي الفاعلـة، كما كان المميز كذلك، ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل: جاء راكبي، كما أن أصـل طـبت به نفسا، طابت به نفسي وإنما الحال مفعول فيها، كالظرف ولم تكن قط فاعله، فـنقل الفعـل عنها... وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل، كضرب زيد" [8].

فالمـنع هنا متوقف على كون التمييز هو الفاعل في المعني لهذا لا يجوز تقديمه على الفعـل، وأضاف ابن السراج في قولهم جواز التقديم مع العامل المتصرف أنه مخالفٌ لطبيعة الجملـة فالمفسِّر يكون على كلامهم قبل المفسَّر وهذا خطأ وإن كان فيه فعلاً ، وفى الجملة أنَّ المفسِّرَ إنما ينبغي أن يكون بعد المفسَّر [9]. وخرج الأنباري نصب " نفساً" في البيت إن صحة روايته على أنه منصوب " بفعل مقدر كأنه قال: أعنى نفساً" [10].

([1]) انظر شرح المفصل ،ابن يعيش ٢/٧٣، ٧٤.

([2]) انظر كتاب أسرار العربية ، الأنباري ، ١٩٦، ١٩٧.

([3]) انظر المقرب، ابن عصفور، ١٨٣.

([4]) انظر شرح كافية ابن الحاجب ، للرضى ، ٢/١٠٧.

([5]) شرح الألفية ،لابن الناظم ، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣.

([6]) للمخبل السعدي ، وقيل لأعشى همدان ، أو لقيس بن الملوح.

([7]) الخصائص، ابن جني ، ٢ /٣٨٦.

([8]) السابق،٢ / ٣٨٦، ٣٨٧.

([9]) الأصول، ابن السراج ، ٢ / ٢٢٩.

([10]) كتاب أسرار العربية ، الأنباري ، ١٩٧.

الــرأي الثانـــي: يمنع تقديم التمييز على عامله إن كان غير فعل، ويجيز تقديمه على عامله إذا كـــان فعـــلاً متصرفاً وهذا – مذهب المازني والمبرد والكسائي– ووافقهم على ذلك ابن مالك، وعلـــل ذلـــك بـــأنَّ " الفعل عاملٌ قوى بالتصرف، فمنع تقديم معموله وليس فاعلاً في اللفظ لا موجب له. ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعةً من التقدم لعمل بمقتضى ذلك في: "أذهْـبتُ زيداً"فكان لا يجوز أن يُقال: " زيداً أذهْبتُ " لأن أصله: ذهب زيدٌ ولا خلاف في أن ذلك جائزٌ، فكذلك ينبغي أن يحكم بجواز: صدراً ضاق زيد وما أشبهه" (١).

ومن الشواهد التي أوردها ابن مالك على جواز التقديم غير البيت السابق قول الشاعر (٢):

لَسْتُ إِذَا ذَرْعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ ولاَ يَائسٍ عِنْدَ التَّعسُّرِ مِنْ يُسْرِ (٣).

ومـــع التسليم بصحة قول المانعين لتقديم التمييز على عامله ، ولكني أرى أنه لا يمتنع مع الفعل المتصرف وذلك للآتي :

١- أن ابن جني اشترط في منع ذلك أن يكون التميز فاعلاً في المعنى وليس كل التمييز فاعلاً فـــي المعنـــي ، فمـــنه المحول عن المفعول مثلاً ليس كذلك ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً﴾ (٤).

٢- كثـــرة الـــشواهد الشعرية المجيزة لذلك مثل البيتين السابقين وغيرها كاستشهاد ابن عقيل على ما أجازه الكسائي وغيره بقول الشاعر :

ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلا وَمَا اَرْعَوَيْتُ ،وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلا (٥).

مـــع القـــول أن التمييز هنا فاعل في المعنى ، حيث التقدير : اشتعل شيب رأسي ،ومثله أيضاً قول الشاعر [رجل من طيئ] :

أنفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنادِي جِهَارَا •

وتأويل الشواهد الكثيرة غير مستساغ.

---

(١) شرح الكافية الشافية ،لابن مالك، ٢ / ٧٧٧.

(٢) غير معروف القائل.

(٣) شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، ٢ /٧٧٧.

(٤) سورة القمر ، الآية ١٢.

(٥) انظر شرح ابن عقيل ، ٥٣١/١.

٣- لـــم تعـــد فاعلية التمييز الأصلية موجبة لتأخيره عن العامل، وذلك لكونه صار تمييزا لا فاعلاً وإن كان فاعلاً في المعني، فاشتراط تأخيره هنا عن العامل انتهى بتغيير وظيفته.

مسألة: توسط التمييز بين العامل ومعموله:

أجاز النحاة توسط التمييز بين العامل والمعمول ، ومن ذلك قول زفر بن الحارث :

تُطاعِنُ عَنْهُم الأُقرَانَ حَتَى جَرَى مِنْهم دَماً مَرْجُ المُجيلِ [١].

واشترطوا أن يكون العامل فعلاً أو وصفاً يشبهه؛ نحو: صفا نفساً الورع، وقول المتنبي:

فَهُنَّ أَسَلْنَ -دَمًا- مُقْلَتي وَعذَّ بْنَ قَلْبِي بِطُولِ الصُّدُودِ [٢].

---

(١) المقرب ، ابن عصفور ، ١٨٣.

(٢) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٤٢٥/٢.

obeikandl.com